

**مُعالجة ومُواجهة التطرف
والأفكار المُتشددة في الساحة القطرية**
تجربة وزارة الأوقاف بدولة قطر في مُعالجة الغلو والأفكار المُتشددة

ورقة من إعداد
الشيخ الدكتور خليفة بن جاسم الكواري
مستشار وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر

مُقدمة إلى مؤتمر مواجهة التطرف الفكري: الواقع والمأمول
تنظيم
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة الكويت
17 إلى 19 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق 15 إلى 17 يناير 2017م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة وتمهيد ..

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم أنبياء الله وصفوة رسله سيدنا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وصحبه ومن والاه؛ ثم أما بعد .. فإنه من الأهمية فتح ملف مُعالجة ومُواجهة الغلو والتطرف والفكر المُتشدد وهذه خطوة مُهمة ومُتقدمة على طريق المُعالجة الحقيقية لظاهرة الغلو والتطرف التي أفرزت مخاطر جسيمة تمثلت في أشكال وصنوف من

أعمال العنف والإرهاب والتخريب الذي يهدد الأمن الداخلي لدولنا، بل يُورق ويُهدد العديد من دول العالم.

وظاهرة الغلو والتطرف والعنف التي نتصدى لها هي ظاهرة مُمتدة تاريخياً، تضيق وتتسع، تخبو وتتقد، لكنها لا تنقطع، وليس لها هوية أو مكان أو زمان أو دين، وهي صناعة بشرية أولاً وأخيراً حتى لو مُورست باسم الدين، وجاءت فلسفتها ثمرةً للون من التدين المغشوش.

والأخطر من هذه الظاهرة هو " صناعتها واستحضارها واستدعائها "! من خلال هذا الهجوم المُنتابِع من مراكز وقوى عالمية، بالعداء والكراهية والاستكبار، حيث تُحاول حثيثاً دمج دين الإسلام العظيم، وحضارته المجيدة، بالعنف ووصمها بالإرهاب، حتى يُشكل ذلك مُسوغاً للتدخل في شؤونها والسيطرة على مواردها والتحكم بمصيرها.

ومن هنا يأتي الإصرار غير المُبرر من هذه القوى على عدم وضع واعتماد تعريفات محددة للعنف والتطرف والإرهاب المقصود الذي يُمكن إدانته وتجريمه والتصدي له بكل حسم، الأمر الذي يُتيح لها أن تنفرد وحدها دون غيرها بوضع التفسيرات والمُسوغات التي تناسبها وتشكل لها الذريعة والمُبرر.

وليس ذلك فقط، وإنما تحاول أن تفرض نوعاً من الإرهاب الفكري لتطارد كل من يحاول أن يبحث الظاهرة، ويحرر مفهومها وينظر في أسبابها، ويُحاول أن يتلمس الحلول ربما لأنه من الأفضل أن يظل الإرهاب الفكري سلاحاً مُشهوراً مُسلطاً على رقاب المُسلمين؛ فتتداخل الأمور وتظل الرؤية ضبابية غائمة واتخاذ مصطلح الإرهاب كتهمة وذريعة لتأجيج الصراع داخل بلاد الإسلام، حتى مُقاومة المُحتل الغاصب لديار المُسلمين في اعتبارهم إرهاباً؛ دون أن تتم مُعاقبة الإرهابي الجاني!

- ونحن إذ نُقدم هذه الورقة مشاركة في جهود التعامل مع الغلو والتطرف والفكر المُتشدد بكافة صورته وأشكاله وصنوفه، يجب أن يكون من أهم المنطلقات التي ننطلق منها لعلاج ظاهرة العنف: ألا نخلف لحظة واحدة في تخطئة وإدانة مسلك الغلو والتطرف الذي ينتج عنه سلوكاً مادياً كالعنف والتخريب وإهدار الدماء البريئة هنا وهناك، والتأكيد على أنها ليست وسيلة شرعية من وسائل لإصلاح المنشود، هذا أولاً.

وثانياً: وبالاستقراء فإن الغلو والتطرف والعنف ظاهرة تتداخل عدة أسباب في نشوئها وتداعياتها، منها: الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، وإيجاد التغطية الشرعية أو الدينية للظلم والطغيان والاستبداد الذي تُمارسه السلطات الحاكمة في بعض البلاد، وما يفرزه ذلك ويستتبعه من الممارسات

والتحديات الثقافية والدينية ومحاولات الهيمنة وتذويب الهوية، ولا يخفى قوة الفهم والوعي عند الشعوب الآن بعد أزمنة من الغفلة حيث تدرك الشعوب وبقوة أن ثمة قوى مُجتمعة لإحداث الفوضى والخراب وعدم الاستقرار في ديار المسلمين، ولا سبيل للخروج من هذه الأزمة إلا بالحوار والشورى، وقاية وعلاجًا.

ولما كان للتطرف والعنف أسبابه العديدة؛ فمن الطبيعي أن تنتوع سُبل العلاج التي تعمل على إزالة هذه الأسباب، ونظرا لغياب التصور الصحيح لكيفية العلاج لهذه الظاهرة الخطيرة؛ لذا تلجأ الدول إلى "الحل الأمني" ظنا منها أنه أسهل الحلول وأقصرها وأنه هو الحل الوحيد القادر على إنهاء هذه الظاهرة والقضاء عليها؛ إلا أنه مما يُجمع عليه فقهاء القانون وخبراء السياسة الجنائية وعلماء علم الإجرام ودراسة الظواهر الإجرامية أن التطرف ليس (مشكلة أمنية) فقط، بل هو ثقافة مُنحرفة يُرَوِّج لها فتنهار طاقة المجتمع، وتتشتت قواه وقدراته والدخول في دوامات الطائفية والأفكار الغامضة. ولذلك فإن شيوع التطرف خطر داهم، لأنه انتهاك لقيم المجتمع وثقافته.

وأن المعالجة الأمنية التي تبررها وتسوقها وسائل إعلامية غير مسؤولة وبعض المؤسسات الدينية الرسمية بما يُصاحبها من اعتقالات وتعذيب وسجون وانتهاك لحرمة الإنسان وأدميته، وتجاوزات صارخة للقانون والدستور وكافة المواثيق؛ زادت من وتيرة التطرف الذي صاحبه سلوك إرهابي عنيف،

ورفعت من وتيرتها؛ كرد فعل في مواجهة الحل الأمني. ومما ينبغي أن يكون موضع اهتمام وعناية عند النظر إلى كافة الأبعاد المُسببة للظاهرة ما يقوم به أصحاب بعض الأفكار والتوجهات والأيدولوجيات العلمانية واليسارية المُتطرفة - والتي تحمل أفكارا مُغايرة لما عليه شعوب المنطقة الإسلامية من تدين فطري وحب للإسلام واعتزاز به - ؛ والذين يتخذون من الإسلام ومن الصحوة الإسلامية لأهل السنة والجماعة على وجه الخصوص موقف العداء؛ إذ ينتهزون الفرصة لتصفية الحسابات مع المُتدينين عبر وسائل الاتصال؛ مستخدمين أسلوب التحريض والتشويه على كل ما هو إسلامي، و إذكاء نار الفتنة بين الشباب والمجتمع من جهة والحكام من جهة أخرى؛ اتساقا مع الحرب العالمية على ما يُسمى بالإرهاب، مع علمنا أن هذه السلوكيات الإعلامية العدائية الخطيرة هي من تصنع الإرهاب وتغذيه.

ومن الأساليب الخاطئة أن بعض الدول والحكومات تستخدم بعض العلماء والدعاة في تبرير السياسات الظالمة والاستبداد السياسي والقمع الذي تُمارسه هذه الحكومات على مواطنيها؛ فيدفعون الشباب دفعا إلى الغلو والتطرف وعدم الثقة بالعلماء الرسميين على اعتبار أنهم (علماء سلطة)!. ثم إن أيضا وسائل الإعلام الوطنية في بعض الدول الإسلامية أصبحت أبواق ومنابر تُروج لما تبثه بعض الدوائر الغربية من أن "التطرف والإرهاب صناعة إسلامية"، ثم يُفاجأ الشباب أن من يتصدر منابر الإعلام والتوجيه هم فئة من الأعداء التاريخيين الألداء للصحة الإسلامية المعاصرة من غلاة العلمانيين والشيوعيين واليساريين المتطرفين الذين يحتلون المنابر الإعلامية في العديد من الدول الإسلامية، ويسعون بكل سبيل إلى تنحية الإسلام العظيم وشريعته الربانية وإقصائها من حياة المسلمين، والقضاء على صحوته عبر تشويه المُتدينين واستفزازهم ودفعهم إلى الغلو والتطرف وتحريض الدول والحكومات على هؤولاء الشباب وتخويفهم من تدينهم !!؛ حيث يدفعون الشباب والحكومات دفعا إلى الدخول في مُواجهات عنيفة تُدمر البلاد وتستنزف خيراتها.

ومن الجدير بالذكر ونحن نبحت الظاهرة ونسعى إلى وضع استراتيجيات لمُعالجتها؛ نُؤكد على أن المُواجهة الأمنية والإعلامية لهذه الظاهرة قد أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام؛ ولكنها أثبتت أنها وحدها غير كافية لمُعالجة ومواجهة هذه الظاهرة الخطيرة الآخذة في النمو والازدياد؛ وأنه قد أصبح لزاما علينا تفعيل كافة وسائلنا المأمونة في مُعالجة ومُواجهة ومُكافحة سائر أشكال وألوان الغلو والتطرف؛ بما في ذلك الغلو الأمني في التعامل مع الظاهرة؛ والغلو العلماني الإقصائي الذي يستغل وسائل الإعلام الوطنية في تأجيج الظاهرة وامتدادها وانتشارها؛ وغلو بعض العلماء والدعاة في تبرير الاستبداد بجميع أشكاله.

من أجل ذلك، كان لا بد من التعامل مع ظاهرة التطرف والعنف، من خلال رؤية مُتكاملة مُتناسقة مُستوعبة لجميع جوانب المشكلة، أمراً ضرورياً لمعالجة هذه الظاهرة، والقضاء على العنف الناتج عنها.

إن الطريق لرسم استراتيجية لمُعالجة ومُواجهة الغلو والتطرف والفكر المُتشدد يتطلب المزيد من المُصارحة والمُراجعة والنقد والتحرر من قناعات وأحكام مسبقة كاعتبار التطرف صناعة إسلامية وأن المتطرفين هم المسلمون وحدهم دون غيرهم؛ واختزال الحُلول المطروحة لمُعالجة الظاهرة في الحل الأمني.

ذلك أن غياب النقد والمراجعات أوقعنا في إشكاليات عديدة وأبعدنا عن تلمس الحل الأمثل لعلاج ظاهرة الغلو والتطرف البغيضة؛ وأصبحت كل الحلول هامشية لا تنفذ إلى العمق الحقيقي للمشكلة بكل أبعادها وآثارها المدمرة.

وعند التعامل مع هذه الظاهرة ينبغي أن ننظر في الأسباب المنشئة لها، وعدم الاقتصار على معالجة الآثار؛ لأن استمرار الظاهرة وتجذرها وتغلغلها سوف يستمر طالما استمرت الأسباب المنشئة لها، وهذا لا يعني التوقف أو العدول عن معالجة الآثار؛ لأن معالجة الآثار ليس خيارًا وإنما هو كالإسعاف الضروري للمريض.

حتى الحل الأمني لظاهرة العنف يبقى مطلوبًا كعلاج مؤقت يحول دون امتداد الآثار، حتى ولو لم يشكل حلاً، لكن عدم التوازن في التعامل معه، وعدم إدراك المسافة بينه وبين حدود حقوق الإنسان قد ينتهي به؛ لأن يكون مشكلة بدل أن يكون حلاً.

وفي تقديرنا أن علاج ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب والوقاية منها؛ يتطلب إخضاع هذه الظاهرة لدراسات موضوعية ومتأنية غير مُنحازة، من قبل مُتخصصين بشعب المعرفة الاجتماعية والإنسانية جميعًا، وفي مقدمتها الدراسات الشرعية؛ لأن هذه الظاهرة مُعقدة ومُركبة ولا يعود تشكيلها لسبب واحد وإنما لتوافر مجموعة أسباب؛ سياسية واقتصادية واجتماعية وشرعية وتربوية... إلخ، لذا لا بد أن يكون الحل مدروسا بعناية بعيدًا عن الحلول والمقترحات الارتجالية، التي تجنح في الغالب إلى الحل الأمني!

وأن محاولتنا للتأكيد على أهمية دراسة أسباب هذه الظاهرة؛ إنما هي استحضار واستدعاء واستنفار لكافة الطاقات العلمية من المُتخصصين للمُساهمة - كل في مجاله - في تقديم العلاج الناجع لهذه الظاهرة الخطيرة من خلال وضع اليد على الأسباب الحقيقية المنشئة لها؛ والقيام بتفسير وتحليل لمسبباتها ودوافعها؛ وليس أبدا وسيلة من وسائل التبرير والتسويق لها؛ لأننا نعتقد أنه طالما أن الأسباب مُتوافرة فإن العنف مُتولد، وبقا ومُستمر، ومُنْتشر، وعملياته الإجرامية آخذة في الازدياد؛ ولا يُمكن أن ينقطع العنف على المستوى البعيد إلا بمعالجة أسبابه.

*وقد احتوت الدراسة التي تُمثل (تجربة وزارة الأوقاف في دولة قطر في مجال معالجة ومواجهة التطرف والأفكار المُتشددة) على العناصر التالية:
- مقدمة موجزة تُمهّد للموضوع.

- فصل أول (مدخل تمهيدي نظري)؛ بعنوان: (أسباب نشوء ظاهرة التطرف وكيفية علاجها)؛ ويشمل ما يلي:
المبحث الأول: في بيان أهم الأسباب المنشئة لظاهرة الغلو والتطرف والعنف.

المبحث الثاني: في بيان أهم عناصر وأسس العلاج المقترح لظاهرة الغلو والتطرف والعنف.

- فصل ثان؛ بعنوان: (تجربة وزارة الأوقاف القطرية في معالجة ومواجهة ظاهرة التطرف والأفكار المتشددة)؛ ويشتمل على ما يلي:
المبحث الأول: المرتكزات والمنطلقات الأساسية التي استفادت منها الوزارة في مواجهة التطرف والأفكار المتشددة.

- المبحث الثاني: السياسات التي تقوم عليها جهود الوزارة في مواجهة التطرف والأفكار المتشددة.

- المبحث الثالث: الإجراءات التي اتبعتها في الوزارة في دولة قطر لمواجهة ظاهرة التطرف والأفكار المتشددة.

- خاتمة تضمنت أهم (النتائج والتوصيات).

- فهرس للموضوعات.

سائلين المولى سبحانه وتعالى أن تكون تجربتنا إسهاماً في طريق المعالجة والمواجهة الحقيقية لظاهرة الغلو والتطرف والعنف؛ "إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَنْطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"؛ داعين المولى جلّ في علاه أن يجعل بلادنا وسائر بلاد المسلمين واحة للأمن والإيمان والسلامة والإسلام؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه؛ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلّى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

الفصل الأول (مدخل تمهيدي) في: (أسباب نشوء ظاهرة التطرف وكيفية علاجها)

المبحث الأول: في (بيان أهم الأسباب المُنشئة لظاهرة الغلو والتطرف والعنف)

سبق القول بأن ظاهرة العنف ظاهرة مركبة مُعقدة، تتداخل في تشكيلها عدة أسباب، يأتي في مقدمتها الاستبداد بجميع أشكاله وأساليبه، وتضييق الحرية، واختلال ميزان المساواة وتكافؤ الفرص الاقتصادية من شيوع الفقر والحرمان، بجانب استئثار فئة بالموارد والثروات المنتجة للأحقاد والفوارق الطبقيّة فيتشكل السبب الاجتماعي في ظاهرة العنف والانحراف إضافة إلى أسبابٍ أخرى ثقافية وتربوية ... إلخ. ويُعمق من استمرار هذه الأسباب القبول بالهيمنة التي تُمارسها بعض القوى لتدوير الهوية وإيجاد البلبلة والفوضى الفكرية في بلاد المسلمين؛ مع إيجاد التغطية الشرعية للظلم والطغيان والاستبداد الذي تُمارسه السلطات في بعض البلاد، ثم ما تقوم به وسائل الإعلام من تسويغ سياسات الظلم والقمع والقهر والفساد، ومُحاربة كافة مُحاولات الإصلاح السلمي للأوضاع الفاسدة.

فالتطرف في كثير من الأحيان يتولد من القهر والإكراه وليس من الفقر والحاجة؛ كما تزعم بعض الدراسات التي تُحاول باستماتة اختزال أسباب ظاهرة الغلو والتطرف والعنف في (الفقر والحاجة والحرمان).

لذا كانت هذه المُحاولة الجادة لتناول أهم الأبعاد والأسباب المُنشئة للتطرف والعنف والتي تُقدمها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر؛ من خلال دراستها للواقع الذي تعيشه أمتنا، ومنطقتنا الخليجية والعربية والإسلامية؛ مُستفيدين من عشرات المؤتمرات والندوات والدراسات المُعمقة التي تناولت هذه الظاهرة بدراسات عميقة رصينة.

ونود التأكيد أيضا على أن هذه الأسباب في جُملتها لا تُمثل رُقعة جُغرافية مُعينة؛ سواء كانت دولة أو إقليمًا أو تجمعًا من الدول بعينه؛ بل هي أسباب عامة تُمثل أجزاء واسعة من دول العالم الإسلامي؛ نذكرها في هذا المقام؛ حتى وإن كان بعضها بعيدا عنا؛ من باب التحذير من الوقوع فيها؛ والتحرك الجاد عبر قنوات النصيحة المُخلصة الجادة التي لا تَمَل بعيدا عن الإثارة والتهويل، سعيا لدفع بوادرها، وإبعاد شرورها عن بلادنا الطيبة الآمنة بفضل الله تعالى؛ حيث يأتي استدعاء هذه الأسباب في مُقدمة دراسة هذه

التجربة القطرية مُحاولة لتسليط الضوء على أهم أسباب نشوء وتمدد هذه الظاهرة الخطيرة؛ كمقدمة جادة لوضع الدراسات المُتخصصة التي تُقدم الحلول الناجعة لهذه الظاهرة على مُستوى منطقتنا الخليجية وأمتنا الإسلامية التي أتى على بعضها هذا العنف المُدمر، وهذه هي أهم الأسباب من وجهة نظرنا.

المحور الأول: أهم الأسباب السياسية لظاهرة التطرف:
ويمكن اعتبار أهم الأسباب السياسية لنشوء هذه الظاهرة ما يلي:
*أسباب داخلية:

1-منطق القوة في إدارة الشعوب والتصرف في شؤونها ومصادرة الحقوق والحريات أو الاستبداد وسوء استخدام الصلاحيات وبالتالي احتقان مجتمعي شعبي.

2-عدم مصداقية بعض الحكومات والنظم السياسية فيما تدعيه في مُثل وقيم؛ تُناقضها مُمارساتها المُتعسفة المنتهكة لحقوق وأدمية الإنسان، وتتجاوز فيها كافة القوانين والأنظمة مع شعوبها.

3-سن وإصدار (صناعة) تشريعات وقوانين وأنظمة ليست ذات قصد تنظيمي بل بقصد مصادرة الحقوق والحريات، والإقصاء والإبعاد عن الحياة العامة وعن مؤسسات وكيانات رسمية سياسية وإعلامية وفكرية وغيرها. وبالتالي يختل ميزان تكافؤ الفرص وتتسع الفجوة بين الأطراف، وتتسع دائرة الاحتقان من فئة محدودة تم إقصاؤها إلى فئة أكثر وهي الشعوب التي تم مصادرة حقها في إدارة أفضل لشؤونها.

4-عدم القدرة أحياناً، وأحياناً عدم الرغبة في استيعاب واحتواء الآخر وتغليب جانب الشك وسوء الظن في الولاءات واعتماد هذا الشك في الاختيارات والتكليفات الرسمية وإبعاد أهل العلم والخبرة والكفاءة، فيؤدي ذلك للاحتقان الداخلي إضافة إلى ضعف الإدارة والإنتاج فيكون هدرٌ في الكفاءات مع المزيد من الهدر في الأموال والأوقات والجهود، وعدم الاستقرار في الهياكل والمناصب الإدارية لكثرة التغيرات والتعديلات، وغالباً أن ذلك يصاحبه فساد إداري ومالي لفساد التصرفات والذمم نتيجة سوء الاختيار المبني على سوء الظن في الآخرين.

5-سوء أو فساد إدارة المال العام والملفات الاقتصادية والاستثمار، ويلزم ذلك كنتيجة ظهور الثراء الفاحش في طبقة من الأفراد، والشعور بالظلم وضياع الحقوق لدى طبقة من المجتمع، وتدهور الحالة الاقتصادية.

6- اللجوء إلى القمع والحلول الأمنية كأسلوب لمعالجة قضايا الفكر والرأي، وإقصاء الآخر وعدم الاعتراف به وارتكاب مظالم باسم القانون والأنظمة، وربما بالقضاء.
*أسباب خارجية:

1- صناعة الإرهاب العالمي وصناعة مجموعات توصف بالإرهابية وصناعة قوانين تناسب الحالة كمبرر لشرعية التهديد والقيام بأعمال قمعية واستبدادية تنتهك وتصادر بها الحقوق والحريات، وبها يتم تجاوز كافة القوانين والأنظمة الطبيعية المحلية والعالمية، وما يحدث في العراق وسوريا نموذج لممارسة الإرهاب المصنوع.

2- الاستفزاز والتحدي الحضاري الاستعماري للأمة وما يُصاحبه من فرض أنماط وعادات وثقافات، تذوب معها القيم الدينية ومعالم الهوية.

3- ما تختزنه الأمة من إرث ضخم من المظالم، وهو إرث تاريخي لا زال مصاحباً للأمة، والأمة لم تنسأه ولم تغفل عنه ولم تفقد الوعي بحقيقته غير أنه الآن بدأ يتصاعد خاصة في أوساط الشباب مع اتساع دوائر التعليم وشيوع اليقظة الإسلامية، إلى جانب الثورة المعلوماتية والإعلامية الحديثة المعروفة.

4- قضية فلسطين والاحتلال كشاهد على الظلم العالمي للأمة وما يلزم هذه القضية الكبيرة الخطيرة من عجز عن حلها، مع عدم تقديم الدعم الحقيقي لحركات التحرر والمقاومة للعدوان والاحتلال والظلم، وكل ذلك في ظل انحياز سافر للكيان المغتصب.

5- عمق سيطرة اللوبيات على القرار السياسي العالمي؛ والعمل على تعميق سياستها المعادية للعرب والمسلمين، وقد ظهر هذا جلياً في التعامل مع قضية فلسطين، ثم غزو العراق وسوريا في موجة الحرب على الإرهاب المصنوع.

6- ظهور موجة منظمة لاستفزاز مشاعر المسلمين تجاه الثوابت والرموز المقدسة في الأمة كالإساءات المتكررة للنبي ﷺ؛ والنظرة العدائية للصحة الإسلامية، والتدخل السافر في اختيارات الدول والشعوب الإسلامية؛ وغيرها من التوجهات العدائية التي أدت إلى شعور عام بالاستياء في أوساط المسلمين.

7- الهجوم على العمل الخيري واعتباره دعماً وتمويلاً للإرهاب ووقف عمل المؤسسات الخيرية الأهلية ومصادرة أموالها في بعض البلاد، ومنعها من القيام بواجبها في رعاية الفقراء وأهل الحاجات، والتضييق عليها

ومُطاردتها، وإطلاق حملات تصفها بالإرهاب لتشويه سُمعتها، وسُمنة العمل الخيري الإسلامي في كل مكان.

المحور الثاني: أهم الأسباب الاجتماعية لظاهرة التطرف:

ويمكن اعتبار أهم الأسباب الاجتماعية لنشوء هذه الظاهرة ما يلي:

- 1 - الظلم والفساد الاجتماعي، وفشل مشاريع وخطط التنمية، وزيادة معدلات البطالة، وعجز خلق فرص العمل.
- 2 - ضعف مؤسسات المجتمع الأهلي - عدداً وعدة - وعجزها عن الاضطلاع برسالتها.
- 3 - العنف الأسري، ودوره في التفكك والانحلال الاجتماعي، وبروز ظاهرة التشرد.
- 4 - الظروف المعيشية والمادية الصعبة نتيجة للحرمان من الحقوق والفرص، وحالة التهميش أو اللامبالاة لدى بعض الأنظمة.
- 5 - غياب الحوار الهادئ والتسامح المجتمعي والنظرة الإنسانية، وشيوع التصنيف البغيض للناس.
- 6 - انتشار التقنيات الحديثة وسهولة الوصول إليها، والاستغلال السيء لها.
- 7 - الانسحاب من المجتمع، والحكم عليه عن بعد، والتحول إلى العمل السري.

* - ومن الأمور التي لها صلة وثيقة بالأبعاد الاجتماعية: الأبعاد أو الأسباب التربوية والنفسية لظاهرة التطرف:

أولاً: الأبعاد التربوية:

- 1- البيئة والتنشئة الاجتماعية التي يعيش فيه الفرد؛ خاصة إذا تربى في بيئة لا تهتم بالتوجيه الديني لأفرادها جملة، أو يروج فيها توجه ديني غير سوي، فيكون من آثار ذلك الوضع جنوح الفرد وانحرافه ووقوعه تحت وطأة الظروف العامة.
 - 2 - غياب أو ضعف أو فقدان سيطرة الأسرة والمدرسة والمحاضن التربوية، مما ينتج عنه الكثير من العلل والأمراض النفسية والانحرافات العديدة.
- وقد أكدت العديد من الدراسات أن جنوح الشباب إلى التطرف يرجع إلى أسباب نفسية؛ ومن أهمها عدم إشباع الحاجات الضرورية، أو النمو المضطرب للذات، أو بسبب الحرمان من الوالدين؛ وخاصة الأم، بل إن

كثيراً من أسباب ظهور تلك المجموعات هو بديل لما يعانيه الفرد من الحرمان النفسي.

3 – انعدام الحوار بين أفراد الأسرة الواحدة، وتسلط بعض الآباء في اتباع أسلوب فرض الأوامر على أبنائهم بلا نقاش دون مُراعاة لمشاعرهم ورغباتهم.

4 - عدم التعامل الأسري الحكيم مع التزام أبنائهم دينياً مُتأثرين بمكائد أعداء الإسلام وإرهابهم الفكري الذي مارسوه لتشويه الصورة الإسلامية المُعاصرة، فتعاملوا بأساليب عنيفة مع أبنائهم أو استخدموا أسلوب السخرية والتحقير والالتهام بالتخلف والرجعية. فدفعوهم إلى التطرف دفعا من حيث لا يدرون !.

5 – عدم الالتزام بأسس ومقومات التربية الإسلامية ولا سيما التربية الروحية والوجدانية والخلقية والاجتماعية.

6 – عدم توفر القدوة في البيت والمدرسة والمجتمع.

7 – انعدام الإحساس بالأمن والاستقرار الأسري.

8 – عدم اهتمام الأبوين بما يطرأ على أولادهم من سلوكيات وتصرفات وتغيرات مفاجئة في المظهر والملبس وما يصدر من أقوال.

9 – وجود المتناقضات في المجتمع مما يوقع الشباب في حيرة وقلق وتخبط.

10 – الفراغ الذي يعاني منه الشباب من الجنسين وعدم استغلال طاقاتهم وتنمية قدراتهم فيما يعود عليهم وعلى مجتمعاتهم بالنفع والفائدة.

11 – مُغالاة بعض الآباء في الترفيه عن أبنائهم بإعطائهم نقودا تفوق احتياجاتهم، والسماح لهم بالسفر إلى الخارج بمفردهم.

12 – سوء اختيار الرفقة والأصحاب.

ثانياً: الأبعاد النفسية:

1 - الشخصية النمطية العنيفة: وهي تُمثل انحرافاً ذاتياً عند بعضهم، قد يكون مرضاً وراثياً أو انعكاساً لمؤثرات خارجية، وليس للتدين أي علاقة مُباشرة، فقد تكون الشخصية المتطرفة إسلامية وغير إسلامية، بل وغير مسلمة.

2 - قد يغلب عليها الجانب الحركي الميداني؛ فتكون تنفيذية لمهام يرسمها غيرها، أو يغلب عليها الجانب الجدلي الفكري الانطوائي؛ فتكون تنظيرية وقيادية.

3 – عدم الثقة بالنفس وهو أحد الآفات الخطيرة التي تدفع إلى التطرف.

4 - العجلة: وهي من هذه الأسباب النفسية: و العجلة غريزة نفسية في الإنسان، جُبل عليها، قال الله جلّ وعلا: ﴿ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا ﴾ والإسلام نهانا عن العجلة وأمرنا بتهدئتها؛ لأن في العجلة مضرة وخطورة.
من دوافع العجلة:

- الحماسة الفائرة والعاطفة الجامحة.
- انتشار كثير من مظاهر الفساد.
- الرغبة الشديدة في جني ثمرة الجهد والعمل في الحال.
- قلة التحمل والخبرة وندرة التجربة.
- الفقر في منهج الإصلاح، والجهل بفقهِ الأولويات.
- الجهل بطبيعة النفس البشرية فيتعجل مُطالبتها بما يُثقل عليها.
- الهوى.

5 - الاستعلاء بالطاعة (الكبر والاستعلاء) وهي من الآفات النفسية التي ابتلي بها طائفة من الغلاة؛ فأقبلوا على العبادة الظاهرة وأكثروا منها، لكن فاتهم مراقبة نفوسهم، فتسلل إليهم الكبر والاستعلاء، فاحتقروا غيرهم من أهل الطاعات، فضلاً عن العصاة والمُقصرين وعباد الله.

6 - ومن الآفات النفسية الخطيرة: احتكار الحقيقة؛ بحصر (الذات) في إطار ما تعتبره الحقيقة المطلقة، ورفض كل شيء سوى ما تؤمن به، وعدم قبول أي انفتاح سوى على نفسها. ومصادرة حق (الآخر) في الاختيار والاختلاف.

7 - غلبة الغضب والشدة والتعصب على أفراد الأسرة أو المنطقة والبيئة. دون أن يجد الشباب علاقات أو وسائل تأثير معتدلة أخرى.

المحور الثالث: أهم الأسباب الثقافية لظاهرة التطرف:

ويمكن اعتبار أهم الأسباب الثقافية لنشوء هذه الظاهرة ما يلي:

- 1 - شيوع التعصب وغياب ثقافة الحوار والتعددية، والحجر على حرية الرأي والتعبير.
- 2 - العجز الثقافي في البرامج والمناهج عن تقديم ثقافة مُنفتحة تؤهل للتعامل مع الواقع.

3 - محاولات الهيمنة الحضارية، والتركيز على العالم الإسلامي، والدعوة إلى تجفيف منابع (إقصاء الإسلام عن حياة الأمة)، والسكوت عن إدانة الإرهاب والعنصرية في العالم.

4 - غياب النقد والمراجعة للتجارب السابقة وعدم تأصيل أدب الاختلاف.

5 - قصور في التربية والتعليم أدى إلى ضعف في المحصول المعرفي لعوامل كثيرة، قد يكون من بينها عدم إتاحة الفرصة لتلقي التعليم المناسب في الوقت المناسب، أو انحراف في المنهج والمعلم.

6 - احتواء المناهج التعليمية على العديد من نظريات الأخلاق والاقتصاد والسياسة والاجتماع مناقضة للدين، مع ضعف الاهتمام أو حذف الثقافة الإسلامية من المناهج.

7 - إفساح المجال للتيار الإقصائي للتغلغل في مفاصل مؤسسات التعليم والإعلام والثقافة والفكر والتوجيه وغيرها، والإصرار على نقل التجربة الأجنبية؛ واستتساخ مجتمعاتها، وبناء الحياة على أساس مادي دون اعتبار للثقافات والموروثات الاجتماعية الفاضلة؛ حيث تُعتبر من وجهة نظرهم عوائق كبرى عن التقدم والحضارة والرقي.

8 - الهيمنة الحضارية وتجفيف منابع التي طالت مناهج التعليم والثقافة استجابة للهيمنة الاستعمارية التي تعمل على إقصاء الإسلام عن حياة الأمة بكل الطرق والوسائل، والتشكيك بالتراث والهوية والقيم، والاعتراف بالمرجعية الفكرية والسياسية الغربية.

9 - ما تبثه وسائل الإعلام برعاية وإشراف وتوجيه بعض السياسات الحاكمة من المواد الفاسدة والإباحية والسموم الفكرية وغيرها من المواد التي تحمل إساءة مباشرة أو غير مباشرة للشعائر والأخلاق والعبادات الإسلامية في استهانة واضحة بعقيدة الناس ودينهم.

10 - في بعض البلاد تمنع أطراف ذات رؤية إسلامية واجتهاداتها الواقعية في المسائل المعاصرة من الوصول إلى الجماهير عبر أجهزة الإعلام الرسمية، وإعطائهم الفرص الإعلامية المتساوية مع غيرهم.

11 - احتكار وسائل الإعلام وسيطرة اتجاه إقصائي يستخدم لغة التحريض وبت الكراهية على كل ما هو إسلامي؛ يدفع بعض الشباب إلى الغلو والتطرف دفعا.

12 - انتشار ثقافة العنف في وسائل الإعلام؛ من خلال أفلام انتشرت على نطاق واسع؛ حتى أفلام الكرتون للأطفال امتلأت بمشاهد العنف والبطولات التي تجنح إلى القتل والتدمير والتخريب؛ وتأثيراتها السلبية الخطيرة في غرس والانحرافات السلوكية الممزوجة بالعنف في نفوس مُشاهديها.

المحور الرابع: أهم الأسباب الفقهية والدعوية:

- ويمكن اعتبار أهم الأسباب الفقهية والدعوية لنشوء هذه الظاهرة ما يلي:
- 1- تراجع الاجتهادات الفقهية والدعوية المناسبة للنوازل والقضايا المعاصرة التي تلبي متطلبات الأمة وطبيعة العصر ومقاصد الدين.
 - 2- تعدد وانحسار واضح لدور وتأثير المرجعية الدينية في المجتمعات الإسلامية، وبالتالي ضعف دور العلماء، والخطاب الدعوي.
 - 3- إشكالية الفهم لبعض المعاني الشرعية، وتنزيل النص أو توجيهه في غير مقاصده، كقضية الزهد وقضية الولاء والبراء وغيرها.
 - 4- التعصب للأفكار والكيانات والأشخاص؛ وجعل ذلك معياراً للحق الذي لا محيد عنه، وفي هذا السياق يأتي التعصب المذهبي والطائفي.
 - 5- غياب أدب الاختلاف والتنقص من المخالف؛ بل ومحاولة إسقاطه.
 - 6- ظاهرة المناظرات العلنية في المسائل الفكرية الكبيرة التي تحتاج إلى بحوث ودراسات هادئة بعيداً عن الجمهور؛ الذي يدفع طرفي المناظرة إلى التعصب والتشبث الممقوت بالرأي (الخطأ) على حساب الحق.
 - 7- استنزاف واستفزاز الخطاب الدعوي بدعوى تجديد (الخطاب الديني)، ونحسب أنها دعوات تستهدف إفراغ الخطاب الديني من محتواه؛ ليظل خطاباً تبريرياً لتصرفات الطغاة، وترسيخ ثقافة الهزيمة النفسية، وتميرير المشاريع التي تنال من دين وتاريخ وحضارة وثقافة الأمة.
 - 8- سعي بعض الحكومات للزج بالمؤسسة الدينية في أغراض سياسية تخدم مصالحها ولتسويغ أعمال أجهزة القمع والظلم الرسمية، وإعطائها المشروعية، فاهتزت فيها ثقة العامة والخاصة من الشعوب.
 - 9- تغييب المسجد عن أداء دوره تجاه الشباب؛ فلا يجد فيه الشباب التوجيه الأمثل، ولا يجد فيه ما يجيب عن تساؤلاته؛ ولا الطريقة المثلى لجذبه؛ ووجود فجوة بين الشباب والعلماء والدعاة.
 - 10- أسلوب التربية الخاطئة التي ينتهجها بعض المشايخ والدعاة في التعامل مع الشباب من حيث الفظاظة والشدة وعدم الصبر؛ وفي المقابل يريدون البعض أن يكونوا سقفاً لأفكاره ورؤاه تابعين له.

كانت هذه هي بعض الأسباب المنشئة لظاهرة التطرف والعنف من وجهة نظرنا؛ وسنخرج بعدها مباشرة في (بيان العلاج المقترح لظاهرة الغلو والتطرف). هذا وبالله التوفيق؛ والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المبحث الثاني : في (بيان العلاج المقترح لظاهرة الغلو والتطرف).

وبعد القيام بعملية مسح واسعة لعشرات البحوث والدراسات التي تناولت ظاهرة الغلو والتطرف والأفكار المتشددة، وأسبابها وعلاجها؛ رأينا أنه حتى يكون العلاج ناجحاً يُمكن أن تكون مقترحات العلاج على النحو التالي:

الخطوة الأولى (البدايات):

أولاً: إنشاء مركز لبحوث ودراسات ظاهرة الغلو والتطرف على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي؛ يتكون من علماء الدين وأساتذة الشريعة الإسلامية، ورجال قانون متخصصون من القضاة والمحامين وأساتذة القانون؛ وعدد من علماء علم النفس والاجتماع، وخبراء في علم الإجرام ومكافحة الظواهر الإجرامية؛ وخبراء أمنيين؛ وحقوقيين معنيين بحقوق الإنسان.

ثانياً: القيام بالرصد الدقيق للظاهرة من خلال الخبراء المعنيين، وتحديد الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة مع الاستعانة بالبحوث والدراسات والندوات والحلقات النقاشية؛ والاستفادة من كافة الجهود السابقة التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل؛ مع التأكيد على خصوصية منطقة الخليج؛ ذلك

أن إن الخروج من مأزق الغلو والتطرف والعنف والقضاء على آثاره، يتأتى بدراسة أسبابه وتشخيصها، فالتشخيص مرتبة قبل إعطاء الدواء.

ثالثا: السعي الجاد المُخلص لإزالة أسباب الظاهرة الخطيرة، وأخذ الأمر على محمل الجد حتى يسود الأمن والأمان والاستقرار لبلادنا والمنطقة؛

ونحافظ على ثرواتنا من الضياع؛ وبخاصة ثروتنا البشرية من الشباب وأبناء المجتمع؛ وهي الأسباب التي تناولناها باستفاضة في هذه الورقة.

رابعا: تغليب لغة الحوار على أصوات الرصاص ولسعات السياط داخل السجون والمعتقلات؛ التي تُنتهك فيها آدمية وكرامة الإنسان؛ مع التركيز على أهمية الحوار بين العلماء والدعاة ومن ناحية والشباب من ناحية أخرى.

خامسا: اعتماد الحوار كثقافة وجسرا للتفاهم والتعايش في هذا الكون ومع جميع البشر، والدعوة لجعله ملاذاً آمناً وسالماً للجميع، بمختلف أجناسهم وأعراقهم وأديانهم وتوجهاتهم؛ لأنه مهما طغى الإنسان وتجبر، فإن اللين والكلمة الطيبة السبيل الأول للتوغل إلى أعماقه، ويبقى التوجيه الإلهي صالحاً لمخاطبة كل جبار وطاغية دون انتظار ثمرة ذلك الخطاب.

خامسا: ومع أهمية الدور الأمني في معالجة ومواجهة ظاهرة التطرف عندما تتحول إلى عنف مادي؛ إلا أن الاعتماد عليه وحده لن يؤدي إلى معالجة هذه الظاهرة الخطيرة أو يُمهّد للقضاء عليها.

سادسا: أهمية أن نقوم بإجراء عمليات مُراجعة ونقد على درجة كبيرة من الوعي لكافة السياسات والإجراءات التي قمنا بها لمعالجة ومكافحة هذه الظاهرة.

سابعا: القيام بالتحديد والتحرير الدقيق لمصطلح التطرف ومُتعلقاته؛ وصياغة أهداف واضحة لعلاجها، ومُحاصرته، ومُكافحته والقضاء عليه.

ثامنا: إطلاق حملات إعلامية وتوعوية تجوب كافة أرجاء العالم لتصحيح الصورة الذهنية عن العرب والمسلمين؛ وعن منطقة الخليج على وجه التحديد التي تُتهم من قبل دوائر مُعادية بتمويل الإرهاب.

تاسعا: ضرورة العدل؛ فغياب العدل منبع التطرف؛ والعدل أساس الملك، والمجتمعات لا يمكن أن تقوم على الظلم أبداً، والله تعالى ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة، ولعل أفضل علاج للحيلولة دون التطرف: العدل وإعطاء ذوي الحقوق حقوقهم، سواء كانت الحقوق مالية أو شخصية أو سياسية.

تاسعا: الحرية الكاملة بمعناها الإسلامي، وهي الحرية التي تضمن للناس حرية العبادة والتفكير وإبداء الرأي والتعبير عنه بالطرق السلمية وحرية التعليم.

الخطوة الثانية (الإجراءات):

وتتمثل هذه الإجراءات في السعي الجاد المُخلص لتبني سياسات إصلاحية في كافة المجالات، والقيام بإجراءات وتعديلات تشريعية واضحة لتعزيز المواطنة، وإزالة المظالم، وإقرار العدل والمساواة ودولة القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ والتوزيع العادل للسلطة والثروة؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً: - أهم المُعالجات في الجانب السياسي:

ويمكن طرح بعض الحلول والمُعالجات في الجانب السياسي على النحو التالي:

1 - مواصلة الإصلاح للشأن العام بالمنهج الرشيد الذي يعتمد الحكمة والتبصر والروية وسيلة للعمل، بحيث يتم القضاء على جميع مظاهر الفساد بأشكاله وصنوفه، خاصة الفساد المالي والاقتصادي بصورة عامة، والفساد الإداري، والفساد في إدارة الشؤون العامة؛ والضرب بيد من حديد على أيدي الفاسدين والعابثين بمُقدرات البلاد.

2 - إطلاق الشورى، وحرية الرأي والتعبير؛ حيث كان لغياب القنوات العملية للشورى، وعدم وجود آليات لإبداء الرأي، أو المشاركة في اتخاذ القرارات العامة أو نقدها وتقويمها في البلاد الإسلامية أثره البالغ في نشوء الأزمة وتعميقه.

3 - النهوض باقتصاديات المجتمعات وتحقيق التنمية الشاملة، وإقامة الأنظمة والسياسات الاقتصادية والسياسية التي تتوخى العدالة، وضمان حق كل مواطن في الحياة الحرة الكريمة.

4 - الاهتمام بملف حقوق الإنسان، وإزالة المظالم الفردية والجماعية؛ وإقرار الحقوق والحريات.

5 - التوسع في فتح باب العفو لمن يرغب في العودة إلى الطريق القويم والتخلي عن الفكر المتطرف، والكف عن ملاحقته قضائياً؛ وتغليب لغة الحوار بدلاً من الانتقام والمعالجة الأمنية فقط التي ساعدت على نمو الفكر

المتطرف بممارساتها؛ كما أكد ذلك الخبراء المعنيون بدراسات علم الإجرام ومكافحة الظواهر الإجرامية؛ وعلماء القانون وعلم النفس والاجتماع.

6-مُراعاة التقيد بالضوابط القانونية في التعامل مع أصحاب الفكر المُتطرف، بحيث يطبق القانون في حقهم تطبيقًا دقيقًا، ولا يقع أي خرق أو انتهاك أو تجاوز للقانون، مهما تكن الظروف؛ لأن التجربة أثبتت أن الإفراط في التعامل غير المُقيد بالضوابط القانونية معهم، غالبًا ما يكون سببًا في زيادة التطرف والغلو والتشدد، ويقطع الطريق على كل من يكون مُستعدًا للتوبة والتراجع والعودة إلى سواء السبيل.

7-إصلاح أنظمة الحكم وترشيدها؛ وذلك بوضع الأنظمة والقوانين التي تتفق مع أحكام شريعة الله، ودعوة الحكام إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وعدم وضع القوانين التي تخالفها مخالفة صريحة، وعدم التفرقة والتمييز بين أفراد الشعب الواحد، والابتعاد عن التعسف والاستبداد، وعلى الأجهزة الأمنية أن تكف عن تعذيب الأبرياء ومصادرة الحريات واستعمال العنف ضد دعاة الإصلاح،

8-الإيعاز لأصحاب القرار في البلاد الإسلامية بأهمية امتصاص الاحتقان المتزايد، والبُعد عن القرارات التي قد تزيد من الأجواء التي يستغلها البعض في الترويج للمواجهة العنيفة مع الدولة.

9-تحقيق العدالة الاجتماعية؛ وذلك بالعمل على رفع الظلم، ورد الحقوق، ومنح الفرص بناءً على الكفاءة، ومُحاسبة المُعتدين والمُخطفين، وإلغاء الفوارق التي لا تستند على دليل أو برهان.

10-مُعالجة الفقر والحرمان؛ وذلك بالعمل على توزيع الثروات الوطنية بالعدل والإنصاف ومحاربة نهب المال العام، والعدالة في الوظائف والأعمال وعدم التمييز فيها على أسس طائفية أو عرقية أو قبلية أو حزبية، كذلك تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الجانب المالي، وإخراج الزكاة والعمل على جمعها وتوزيعها على مُستحقيها، وتوفير الرعاية الصحية، والتعليم للمحتاجين، ليشعر كل فرد في المجتمع بالحرية والحياة الكريمة.

11 – السعي الجاد للتحرر من كل ألوان وأشكال التبعية والهيمنة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية والأدبية؛ والعمل على تغيير السلوك الاستعماري الغربي تجاه الأمة وجماهيرها؛ حيث أن تجارب العنف ستتواصل، مع استمرار الهيمنة على الأمة والتدخل السافر في شؤونها، واستمرار مأساة فلسطين والعراق وغيرها من مآسي المسلمين.

ثانياً: -أهم المُعالجات في الجانب الشرعي والدعوي:

ويمكن طرح بعض الحلول والمعالجات في الجانب الشرعي والدعوي على النحو التالي:

1- تفعيل الانتماء لهذا الدين؛ وجعله الركيزة الأساسية في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمجتمعاتنا المحافظة الذي يُمثل الدين لها كل شيء ثقافة وحضارة وشريعة وتاريخا ومجدا واعتزازا.

2- توقيير العلماء والدعاة الربانيين، وتمكينهم من القيام بواجبهم، وتفعيل دورهم دون قيود، وتطوير مؤسساتهم، ومعالجة جو عدم الثقة بهم، فهم من أقدر من يساهم في معالجة مُشكلة الغلو والتطرف والقضاء على جذورها، وفتح الآفاق لكلمتهم إعلاميا، وتسخير إمكانيات الأمة لهذا الغرض، وربط الشباب بهم، من خلال عقد الندوات و اللقاءات المفتوحة معهم، وتسهيل الوصول إليهم.

3- إيجاد القنوات العلمية والدعوية والإعلامية التي تُظهر الصورة الصحيحة الشاملة للإسلام، و تقوم بتقريبه للناس ديناً و عقيدة وشريعة وعبادة ومنهاج حياة، وتعريف الناس بدينهم الحق، والتحذير من البدع والخرافات والمُنكرات والأفكار المنحرفة والمذاهب الهدامة؛ وأن عدم القيام بهذا الدور يُؤدي إلى أمرين في غاية الخطورة؛ هما:

الأول: شيوع المنكرات الفكرية والخلقية بلا نكير، وهذا يؤدي إلى التطرف.

الثاني: تدد الدعوات المنحرفة، التي تجد آذانا صاغية من الناس.

4- أن يقوم العلماء والدعاة بأداء دورهم ورسالتهم التي أمرهم الله أن يُبينونها للناس ولا يكتمونها، في تبيان الحق ومُناصحتهم للحكام والمحكومين على حد سواء، وألا يترددوا في رفض الخطأ وإدانتته، أيًا كان مصدره، بأوضح عبارة وأبين إشارة، مع الاستدلال والتوضيح وبيان سوء عواقب الانحراف، كل ذلك بلغة هادئة وأسلوب سليم حكيم؛ وأن لا يتورطوا في تبرير السياسات الظالمة والاستبداد السياسي، وأن لا يتورطوا في إدانة الشباب بدلا من العمل على الحوار معهم واحتوائهم.

5-تقوية وتطوير دور المؤسسة الدينية، وإطلاق يد العلماء والدعاة في الإشراف على حملات توعية وحوار جاد مع الشباب، والابتعاد عن سياسة فرض مُقررات سابقة من الخطب والدروس، والإقرار بأن الدين هو العنصر الأساس في حفظ أمن واستقرار المجتمعات الخليجية والعربية والإسلامية؛ وهو الأقدر على توجيه الناس إلى الخير وحمايتهم من مخاطر الانحراف والتطرف والإرهاب؛ ويتم ذلك من خلال:

أ - تجديد الخطاب الدعوي: بإعادة النظر في الخطاب الدعوي الحالي، والعمل على (تجديد أساليبه ووسائله)، بحيث ينفذ التوجيه الإسلامي الصحيح للناشئة إلى الأعماق، ليحدث في النفس التغيير الإيجابي المطلوب، وأن يكون قادرا على جذب الشباب إلى المساجد والمحاضن التربوية، والتفاعل مع قضايا المجتمع؛ والعمل على تنميته وتقديمه ورقية وازدهاره؛ والإجابة على تساؤلات أفراده، وتقديم الحلول الناجعة لمشكلاتهم؛ والسعي للنهوض بواقعهم.

ب - تأصيل وبيان منهج الوسطية الإسلامية، ومعالجة الغلو والتطرف بكافة صورته وأشكاله بالحوار العلمي الرصين البعيد عن الاستقزاز أو الاحتقار، أو احتكار الحق، مع السعي إلى تقوية وتنمية الوازع الديني لدى أفراد المجتمع.

ج - الاهتمام بموضوع الإفتاء الشرعي، وتوحيد مرجعية الفتوى في الدولة الواحدة، واختيار كبار العلماء الموثوقين لمنصب الإفتاء؛ وتجاوز حالة التضارب في الفتاوى الذي يحدث نوعا من الاضطراب والبلبلة والتخبط الفكري لدى الشباب؛ حيث أن وظيفة المفتي تُعد من إحدى الوظائف الكبرى في جميع العصور الإسلامية التي أسهمت في تجاوز المجتمعات الإسلامية لأزمات حضارية كبرى، ومشكلات اجتماعية مُتفاقمة، فكانت الفتوى الأمانة التي ينشد صاحبها الحق والعدل ومصصلحة الأمة، وما زالت، هي المدخل الأمثل للتعامل مع النوازل ومُعطيات العصر والواقع.

د - إحياء دور ورسالة المسجد؛ كي تكون المساجد مراكز إشعاع ديني وثقافي وحضاري والعمل على تزويدها بالأئمة والخطباء المؤهلين شرعيا وعلميا وخلقيا، مع خبرة في واقع الناس.

هـ - تفعيل دور الوعظ والإرشاد؛ بإقامة المراكز الدعوية في الأحياء والمناطق والتي تُقدم أنشطة مُتنوعة في الأحياء السكنية لتجذب فئات الطلاب والشباب إلى المساجد وأنشطتها من خلال برامج خاصة مدروسة لاحتواء الشباب.

و - الاعتناء بأدب الخلاف؛ وإعطائه مساحة وحيزا معقولا في المناهج الدراسية وفي الخطاب الدعوي ووسائل الإعلام؛ لأنه خير مُعين على اجتثاث التعصب والاستبداد بالرأي، واحتكار الصواب.

ز - ضرورة أن يهتم الخطاب الدعوي؛ بإبراز أهم التحديات الفكرية والثقافية وحملات التشويه التي تُواجه الأمة الإسلامية، وتبني قضايا الأقليات والجاليات المسلمة المنتشرة في العديد من دول العالم، وتناول قضايا وهموم الأمة ومآسي المسلمين؛ وعدم تجاهل ما يحدث لهم في أنحاء

العالم، تربية للشباب على الانشغال بأحوال أمة الإسلام؛ وعدم إدراج هذا الأمر في الخطاب الدعوي الرسمي يُعتبر من العوامل التي تُساعد على إنبات الغلو والتطرف.

ثالثاً: - أهم المُعالجات في الجانب الثقافي:

ويمكن طرح بعض الحلول والمُعالجات في الجانب الثقافي على النحو التالي:

1 - إصلاح جهاز التعليم من خلال العمل على تطوير وضبط المناهج التعليمية والتربوية وربطها بدين هذه الأمة وتاريخها وحاضرها ومستقبلها، والتي تعمل على بناء وإيجاد الشخصية الإسلامية المتكاملة المُتوازنة الممكنة.

2 - عدم فصل التربية عن التعليم؛ ومراعاة الالتزام بتطبيق أسس التربية الإسلامية في مناهج التعليم وطريقة تدريسها.

3 - الاهتمام بتنمية المواهب العلمية ورعايتها وتوجيهها توجيهاً صحيحاً وتسخيرها في سبيل الخير لتكون نافعة للإسلام والمسلمين.

4 - إعادة كتابة التاريخ الإسلامي وفق المنهجية العلمية للتفسير الإسلامي للتاريخ، وتنقيته من الإسرائيليات والباطنيات والروايات الموضوعية والشاذة.

5 - إعادة كتابة تاريخ الأدب العربي من منظور إسلامي، وتنقيته من شوائب الطائفية والإلحاد والزندقة والشعوبية والخمور والفحش وسائر الموبقات.

6 - السعي إلى أسلمة العلوم الإنسانية من جغرافيا وعلم نفس واجتماع واقتصاد وإدارة، وتعريب العلوم التجريبية من طب وهندسة؛ وغيرها لتعزير مكانة لغتنا العربية، ورفع قدرها والاعتزاز بها لدى الناشئة؛ وأهمية الاستفادة من الجهود السابقة في هذا الإطار.

7 - تدريس مُقررات خاصة بالشباب والمرأة المسلمة ليعرف كل من الرجل والمرأة ما له وما عليه.

9 - العمل على رفع مُستوى المُعلمين والمُعلمات الذين يعملون في حقل التعليم في مراحلهِ المختلفة، ورعايتهم وتطويرهم من الناحية التربوية والتدريبية والمادية؛ للقيام بمسؤولياته في التربية والتعليم والتوجيه على أكمل وجه.

- وأهم المُعالجات في الجانب الإعلامي:

ويمكن طرح بعض الحلول والمعالجات في الجانب الإعلامي على النحو التالي:

1- إصلاح الإعلام؛ بجعل وسائل الإعلام أداة بناء وتنمية ونهضة حضارية للأمة، ورافد من روافد الدعوة إلى الخير والإصلاح، والعمل على حفظ تماسك المجتمع واستقراره، بدلاً من أن تكون أداة هدم للثوابت والقيم، وبتث الفتن، والإثارة والاستفزاز، وتصفية الحسابات وإلقاء التهم جزافاً، وإعادة النظر في الأسلوب المتبع في التغطية الإعلامية للأحداث.

2- تنقية أجهزة الإعلام مما يخالف الإسلام عقيدة وأحكاماً وأخلاقاً، ومنع المساس بالدين وأهله.

3 – فتح وسائل الإعلام أمام العلماء والدعاة الربانيين، وإعطائهم مساحة كبيرة لبث المفاهيم الصحيحة للإسلام والابتعاد عن سياسة الإقصاء للعلماء والدعاة الصادقين التي تعمل على استفزاز الشباب المتدينين، ولا تخدم سوى التطرف وانتشار الأفكار المتشددة.

4 – الإكثار من البرامج التي تُعالج مشكلات الشباب وقضاياهم بأسلوب هادئ؛ وفتح المجال للشباب للمداخلات والمناقشات والاستماع إلى آرائهم وتصحيحها وتقويمها بهدوء.

5 – مع التأكيد على أهمية إظهار التطرف والعنف في وسائل الإعلام باعتباره ظاهرة سلبية؛ لها آثارها الخطيرة؛ وانحرافاً وشذوذاً عن الطريق القويم، وإجراماً في حق المجتمع يضع صاحبه تحت طائلة القانون، والسعي لإدانته وتجريمه، والتحذير منه، وضرورة مُحاصرته، وأهمية مُعالجة أسبابه؛ إلا أنه ينبغي عدم التجاوز والإفراط في التجريم وإلقاء التهم جزافاً حتى لا تطل أبرياء؛ وذلك قبل أن تُدلي سلطات التحقيق والاتهام برأيها في موضوع الجريمة وتحديد مُرتكبيها؛ حيث أن الغلو في التعامل مع مثل هذه الأحداث والتوسع في الاتهام، يُؤدي إلى تفاقمها، وأهمية التعامل مع كل حالة وحدث بما يُناسبه.

رابعاً: - أهم المُعالجات في الجانب الاجتماعي:

ويمكن طرح بعض الحلول والمعالجات في الجانب الاجتماعي على النحو التالي:

1- بناء العقيدة في نفوس الشباب والالتزام بمبادئ الدين؛ فعقيدة التوحيد ترتفع بكرامة الإنسان، وتُحرر العقول من الخضوع للخرافات والماديات، وهي تلقائياً تنتهي إلى المساواة بين الناس؛ لأن خالقهم واحد، وهم جميعاً عبيد لهذا الإله الواحد.

2- احتواء الشباب وتوسيع وتفعيل المناشط والبرامج الشبابية والاجتماعية في الأحياء والمساجد والمدارس بشكل علني ونظامي، يستوعب جميع الشباب، ويُحسن تربيتهم وتوجيههم، لئلا يتوجهوا إلى المحاضن السرية، بعيدا عن أعين المربين وأولياء الأمور؛ لأن أيّ تضيق على تلك البرامج المُعلنة، سيزيد الأمر سوءا وغموضا وسرّية.

3 - إصلاح الأوضاع الشرعية والأخلاقية في المجتمعات الإسلامية وحمايتها من الانحلال الخلقي، ودعم وإيجاد المؤسسات الإصلاحية القائمة على حماية الأدب والأخلاق، وكما يوجد جهاز مختص لمكافحة المخدرات، يجب أن يكون هناك أجهزة قوية مُمكنة وذات صلاحية واسعة أيضا في مكافحة ألوان الجرائم التي لا يقرها الشرع.

4 - أهمية مُساهمة مؤسسات المجتمع الأهلي في القيام بأدوار مختلفة للتصدي للمشاكل الاجتماعية المُسببة للعنف.

5- أهمية الدور الإيجابي لكل من الأسرة والمدرسة والمجتمع في نبذ العنف. مع التركيز على دور المرأة (الأم والأخت والزوجة والمعلمة)؛ كونها قد اخترقت في العالم الإسلامي فضاءات العلم والمعرفة؛ بل وأصبح لها في المجتمع حضور ثقافي متميز.

6 - تعزيز الإبداع؛ حيث أن متطلبات الأمة الإبداعية يجب أن تكون قائمة على التوازن بين مُتطلبات العقل والروح والجسد، ولن تتغير أحوال الأمة إبداعياً؛ إلا إذا نبذت فكرة قبول الفراغ؛ وإن أدق عبارة لوصف الإبداع هو أنه صناعة متميزة لاستثمار أفكار العلم والدين والمجتمع والثقافة وصبها في قوالب جديدة مفيدة للبشرية؛ من خلال (اكتساب المهارات، والتدريب والتطوير المُستمر، وتنمية فكرة التطوع لمساعدة الآخرين ..)، وغيرها من أوجه الإبداع التي تشغل أوقات الشباب بالنافع المُفيد؛ وتوجيه طاقاتهم للبناء والتنمية والإبداع.

7 - تنمية حب التطوع والخير للإنسانية جمعاء؛ حيث أن التطوع خدمة إنسانية جليلة، يُؤديها الإنسان خدمة للمجتمع بلا مقابل، مع توعية الأجيال بأهمية التعاون ومردوده النفسي الطيب.

8 - تعزيز المودة والعلاقات الطيبة بين الناس من خلال إطلاق حملات يشارك فيها دعاة وعلماء نفس واجتماع؛ لبيان آثار تعزيز المودة والعلاقات الطيبة بين الناس حيث تُطيل العمر، وتفيد صحة الإنسان الجسدية والنفسية والمعنوية، بل يُجمع علماء النفس والكيمياء الحيوية على أن الإنسان لا يستطيع العيش حياة سوية طويلة من دون الحب؛ ومفهوم الحب واسع جداً؛ لأنه يتسع ليشمل الهوايات وغيرها من الاهتمامات الخاصة؛ وجميع

الأنشطة التي يركز فيها المرء على عمل تتقطع معه علاقته بالزمن، هي أنشطة حب؛ وتعزيز هذا السلوك الطيب له آثاره الطيبة في عدم التوجه إلى التطرف، والنفور من العنف.

- وأهم المُعالجات في الجانب النفسي:

يمكن طرح عدد من الحلول العلاجية النفسية للحد من أساليب العنف، من خلال الارتكاز إلى أن الفرد يصل للتوازن النفسي ومن ثم للشخصية المترابطة المتزنة عند تحقيق ما يلي:

1- وجود إشباع معقول للحاجات البيولوجية، مع وجود إشباع عاطفي وروحاني مما يُحققه التدين المعتدل في الغالب، كذلك عند تكامل القدرات والأنشطة العقلية العامة مع التوافق الاجتماعي.

2- وجود أعمال ذات إنجازات تخفض التوترات السلبية، وتزيد من الأحاسيس الإيجابية؛ مثل الأنشطة الترفيهية والمشاركة في التطوع والعمل الجماعي.

خامساً: مُراعاة الربط بين العناصر المتقدمة كأسس للمُعالجة الجادة:

- يجب الربط بين العناصر والمحاور المتقدمة في مُعالجة أسباب التطرف والعنف، بحيث يتوازى العمل على إصلاح الخطاب الدعوي، مع العمل على الإصلاح السياسي والاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة الذي ينبغي أن يكون جزءاً من الإصلاح العام الذي يشمل جميع المجالات، حتى يكون إصلاحاً حقيقياً ذا فعالية ومردود؛ إذ لا يستقيم الأمر إذا لم تتكامل الجهود في هذا المجال، لأن مواجهة التطرف والعنف مع بقاء الاستبداد السياسي والديكتاتورية، و الفقر والبطالة مُستشرياً في المجتمع، والفساد مُتفشياً في المرافق العامة وفي الاختيارات السياسية، والسياسات الاقتصادية والتعليمية، لن يحقق المراد، وسيكون جهداً غير مثمر، ودوراناً في حلقة مفرغة.

الفصل الثاني

تجربة دولة قطر في معالجة ومواجهة ظاهرة التطرف والأفكار المتشددة

لقد قامت دولة قطر بجهود حثيثة ومُتقدمة في مجال معالجة ومواجهة التطرف والأفكار المتشددة، اشتملت هذه الجهود على خطوات مُتميزة، وسياسات واضحة ، وجهود حثيثة؛ سنعرضها من خلال ثلاثة عناصر على النحو التالي:

العنصر الأول: المرتكزات والمُنطلقات الأساسية التي استندت عليها الدولة في مواجهة التطرف والأفكار المتشددة.

العنصر الثاني: السياسات التي تقوم عليها جهود وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مواجهة التطرف والأفكار المتشددة.

العنصر الثالث: الإجراءات التي اتبعتها في دولة قطر لمواجهة ظاهرة التطرف والأفكار المتشددة.

وبيان ذلك مُفصلاً على النحو التالي:

العنصر الأول: المُرتكزات والمُنطلقات الأساسية التي استندت عليها الدولة في معالجة ومواجهة ظاهرة الغلو والتطرف والأفكار المتشددة
ومن أبرزها ما يلي:

- 1- مناخ الحرية الذي تنعم به دولة قطر؛ حيث كان للسياسة الرشيدة لدولة قطر في إطلاق الحريات العامة وحرية التعبير والإبداع دورها في مُحاصرة التطرف والفكر المُتشدد.
- 2- سياسة دولة قطر الرشيدة ومواقفها الواضحة في تبني قضايا المسلمين، ومُناصرة المضطهدين والمظلومين حول العالم.
- 3- الموقف الإيجابي لحكومة قطر الرشيدة الداعم لقضية فلسطين؛ قضية المُسلمين المركزية، ومناصرتها وانحيازها للطرف الضعيف المظلوم.
- 4 – سياسة دولة قطر الحكيمة في مُبادرات الإصلاح بين الفُرقاء السياسيين في بعض الدول العربية والإسلامية.
- 5 – العلاقة المتميزة لحكام قطر حفظهم الله مع العلماء والمشايخ والدعاة؛ ورعايتهم المُباشرة لشؤون الدعوة والأوقاف والشؤون الإسلامية.
- 6- الثقة الكبيرة المُتبادلة بين حكام قطر حفظهم الله وبين العلماء والمشايخ والدعاة؛ والاحترام الكبير الذي يحظى به العلماء والدعاة بدولة قطر.
- 7 – إعطاء مساحة كبيرة من الحرية للعلماء والمشايخ والدعاة للإبداع في تقديم رؤية مُبدعة لخطاب دعوي مُتميز يتناغم مع حاجة المجتمع القطري وتطلعاته.
- 8 – السياسة الرشيدة للدولة في عدم التدخل في توجيه الخطاب الديني وجهة سياسية تخدم أشخاصاً أو توجهات مُعينة أو تتبنى رؤى مُغايرة لطبيعة المجتمع القطري وواقع الأمة والتحديات التي تواجهها.
- 9 – سياسة الدولة الرشيدة في إقرار العدل والمساواة والمواطنة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وترسيخ دولة القانون وإطلاق الحريات، وعدم التمييز، ورعاية الشباب والمرأة والفئات الضعيفة في المجتمع، والمُبادرة إلى تبني مظالم الناس والسعي في حلها بأقصى سرعة مُمكنة.
- 10- الحوار المستمر والمتواصل بين القيادة الحكيمة للبلاد وعلمائه ودعاته مع كافة فئات المُجتمع؛ وسياسة تعزيز التواصل، وتناول قضايا المجتمع بكل حرية، والمُبادرة إلى حل المُشكلات وإزالة الخلافات عبر (المجالس القطرية المفتوحة) التي تقوم بدور مُتميز في هذا الإطار.
- 11- عدم الإقصاء لأي أحد من ذوي التوجهات الوسطية الإسلامية؛ والتجربة خير دليل وبُرهان؛ وتجربة قطر في هذا الباب ثرية ومُتميزة ورائدة؛ حيث احتضنت دولة قطر الكثير من العلماء والدعاة وأصحاب التوجهات الإسلامية الوسطية منذ عشرات السنين؛ ولا زالت الدولة بفضل الله تعالى؛ ثم بفضل السياسة الحكيمة الرشيدة لحكام دولة قطر حفظهم الله؛ على هدوءها واستقرارها وتماسكها ووسطيتها واعتدالها، وأمنها وأمانها

الذي تحمد الله عليه كثيرا، حيث لم يجد (الغلو والتطرف والإرهاب) وأفراخه؛ أرضا ينمو عليها ، أو يترعرع فيها بدولة قطر حفظها الله من كل سوء؛ بل على العكس وجد أرضا صلبة صلبة ترفضه رفضا قاطعا، وترفض إفرزاته وآثاره المدمرة.

12 – الوحدة الفكرية والانسجام الكبير بين الخطاب الديني والدعوي وسياسات الدولة الرشيدة.

13- اعتبار أن الحلول الأمنية في التعامل مع القضايا الفكرية؛ وسياسة القمع والاعتقال ومصادرة الحريات لن تُجدي نفعا في مكافحة ظاهرة التطرف والتشدد والإرهاب.

14 – احتضان الشباب ورعايتهم علميا وفكريا وصحيا ورياضيا، وتكريم المتفوقين منهم واحتضانهم من خلال برامج رعاية خاصة.

15- سياسة التشجيع على العمل، والقضاء على البطالة نهائيا؛ وحالة الرخاء التي تعيشها البلاد ، والسعي الدؤوب للحكومة لتوفير حياة كريمة للمواطنين على أفضل وأحسن ما يكون؛ وتقديم خدمات على أعلى مستوى في التعليم والصحة وكافة احتياجات المواطنين والمقيمين على حد سواء.

16 – سياسة الدولة الرشيدة وسمو امير البلاد حفظه الله في مكافحة الفساد؛ ومحاسبة من يثبت تورطه في الفساد بكل قوة؛ ومساواة الجميع أمام القضاء؛ والحرص على استقلالية القضاء استقلالاً تاماً.

17- أن التطرف والتشدد له أشكال وصور متعددة وليس تطرفا دينيا إسلاميا وحده؛ بل إن هناك أنواعا عديدة من التطرف والتشدد والإقصاء والإرهاب الذي يجب أن تُكافحه وتُحاصره تماما كما تُحاصر غيره من التطرف الذي يُنسب إلى بعض المسلمين؛ فهناك التطرف الطائفي الباطني الخطير، وهناك التطرف العلماني، وهناك التطرف الشيوعي اليساري؛ وهناك التطرف الصهيوني، وهناك التطرف الصليبي الاستعماري، وهناك التطرف والغلو الأمني وظاهرة قمع الفكر والرأي بالسجون والمعتقلات .. بالإضافة إلى صور أخرى للغلو والتطرف تضعها دولة قطر على قائمة اهتماماتها؛ حيث أن التطرف ظاهرة عالمية لا ترتبط بأرض، أو مكان، أو دين، أو ملة، أو قومية، أو أمة؛ ونحن نعمل على حصاره ومكافحته أنى وجدنا بؤادر له في بلادنا وبيئتنا الوسطية السمة التي تنبذ كافة أشكال التطرف وصوره.

كل هذه المرتكزات والمنطلقات الرشيدة للحكومة القطرية؛ أوجدت ما يلي:

- 1- ثقة كبيرة بين الشعب القطري الكريم من جهة وحكامه وعلمائه من جهة أخرى.
- 2- إقبال المواطنين والمقيمين بدولة قطر على العلماء والمشايخ والدعاة في فتاواهم وعدم اللجوء إلى مصادر أخرى تبت أفكار التطرف والتشدد.
- 3- عدم وجود (بيئة) حاضنة ينمو أو يترعرع فيها التطرف والأفكار المتشددة.
- 4- الاستقرار الكبير الذي تنعم به الدولة، والمُضي قُدماً بخطى مُتقدمة إلى آفاق التنمية المتكاملة؛ التي انعست آثارها الإيجابية على المواطنين بفضل الله تعالى، ثم بفضل هذه المُنطلقات الحكيمة للحكومة الرشيدة في التعامل مع هذا التحدي الخطير.

آثار سياسة التدخل في الخطاب الدعوي والتضييق على حركة الدعوة والدعاة في الخبرة القطرية

من خلال خبرة دولة قطر في التعامل مع هذا الملف الخطير؛ وبالنظر المتأنى المدقق في تجارب العديد من الدول التي اعتمدت سياسة التدخل في الخطاب الدعوي وتوجيهه ، والتضييق على حركة الدعوة والدعاة؛ رأينا - وبكل تجرد وأمانة - أن هذا التوجه الخطير كان أحد أهم الأسباب التي أوجدت التطرف وساعدت على نمو وترعرع الفكر المتشدد؛ بإفرازاته الخطيرة والمدمرة من التكفير والتفجير والإرهاب الدموي وأخواته؛ والحكيم العاقل الفطن من اتعظ بغيره؛ ومن خلال دراستنا لهذه التجارب واستفادتنا من الأحوال والآثار الكارثية والمآلات الخطيرة التي أوجدتها سياسة التدخل في الخطاب الدعوي والتضييق على حركة الدعوة والدعاة؛ خلصنا إلى ما يلي:

- 1- أن من أهم آثار سياسة التدخل في الخطاب الدعوي والتضييق على حركة الدعوة والدعاة هو افتقاد ثقة فئة مهمة من أفراد الشعب وهم الشباب على وجه الخصوص؛ بالحكام والعلماء والدعاة الذي يصفهم الشباب بأنهم (علماء سلطة مُدجنين)؛ الأمر الذي يدفعه للبحث عن مرجعيات ومنابع فكرية أخرى؛ ليقع فريسة ولقمة سائغة لأفكار التشدد والتطرف، وإفرازاته الخطيرة من التكفير والتفجير والإرهاب الأعمى بكافة صورته وأشكاله.
- 2 - ومن الآثار أيضا: ظهور أفكار علمانية إقصائية متطرفة ستُقدم - بكل تأكيد - رؤى وأفكار مُغايرة لطبيعة المجتمع الخليجي وخصوصيته الحضارية والثقافية؛ الأمر الذي سيساعد على إيجاد بيئة ينمو فيها التطرف

والتشدد لدى بعض الشباب المُتدين كرد فعل طبيعي لمقاومة هذه الأفكار العلمانية المُتطرفة التي تعمل على تنحية الدين وإقصائه من الحياة بعيدا إلى المسجد؛ وليس فحسب بل والتطاول والتشغيب على أهل المسجد ووصفهم بالتخلف والرجعية والظلامية؛ وهذا واقع مُشاهد في بعض البلدان التي تتبنى سياسة التدخل في الخطاب الدعوي والتضييق على حركة الدعوة والدعاة.

3-ومن الآثار أيضا: ظهور أفراد وتنظيمات مُتطرفة تعمل على زرع أفكار وآراء وتوجهات مُتشددة.

4-ومن الآثار أيضا: ظهور أفراد وتنظيمات كتطور طبيعي لفكر التطرف والتشدد تحمل أفكار العنف والتفجير؛ وتهدد أمن الدولة واستقرارها.

5- ومن الآثار أيضا: لجوء هذه التنظيمات إلى العمل السري الذي يصعب تتبعه ومعرفة ما يُريده من شر وتخريب لمجتمعاتنا الأمانة.

6- ومن الآثار أيضا: إعطاء ذريعة ومُبرر للتدخل في شؤون الدولة من خلال استنزافها وتشويه سمعتها عبر الاتهام المُتكرر لها بانتهاك حقوق الإنسان وقمع الحريات؛ والتضييق على المواطنين.

وغيرها من الآثار الخطيرة المُدمرة التي اصطلت بناها البعض، ونجانا الله بفضلته وكرمه ورحمته من شرورها، وهي التي أدركناها في دولة قطر مُبكرا؛ والحمد لله رب العالمين.

العنصر الثاني: السياسات التي تقوم عليها جهود وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مواجهة التطرف والأفكار المُتشددة.

وقد اتبعنا في هذا الإطار عدة سياسات من أبرزها:

(أ) -تنفيذ خطة استراتيجية التنمية ورؤية قطر 2030

(ب) -التخطيط للعمل الدعوي بدولة قطر.

(ج) -تفعيل الشراكة مع الهيئات والمؤسسات بالدولة.

(د) -التدريب والتطوير المستمر للدعاة والأئمة والخطباء.

(هـ) -الحوار وتفكيك الأفكار المُتشددة.

(و) - احتواء الشباب.

وبيان ذلك بإيجاز على النحو التالي:

(أ) -تنفيذ خطة استراتيجية التنمية ورؤية قطر 2030

وتعمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر في إطار خطة التنمية 2016 ؛ ورؤية قطر الوطنية 2030 ؛ بركائزها ومحاورها الأربعة التالية التي تستند على قيم الشريعة الإسلامية العزّاء:

1-ففي التنمية الاجتماعية: تطوير مجتمع عادل وآمن، مُستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية، وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى.

2-وفي التنمية البشرية: تطوير وتنمية سكان دولة قطر؛ ليتمكنوا من بناء مجتمع مُزدهر.

3-وفي التنمية الاقتصادية: تطوير اقتصاد تنافسي ومتنوع، قادر على تلبية احتياجات، وتأمين مستوى عالٍ من المعيشة في الوقت الحاضر وفي المستقبل

4 – وفي التنمية البيئية: إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

- ويسعى الخطاب الدعوي إلى تعزيز قيم التنمية والبناء والنهوض الحضاري واستشراف المستقبل؛ برؤية إسلامية وسطية واضحة مُبصرة للتحديات التي تُواجه بلادنا مجتمعاتنا الخليجية وعالمنا العربي والإسلامي؛ وذلك في إطار خطة التنمية، ورؤية قطر الوطنية 2030

(ب) -التخطيط للعمل الدعوي بدولة قطر

- فإن من عظيم فضل الله تعالى أن هياً لدولة قطر حُكاما يهتمون بأمر الدعوة إلى الله منذ نشأتها؛ فقد كان مؤسس الدولة الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني يرحمه الله إمام الجمعة والجماعة، وقاضي قطر ومُفتيها؛ وشيخها وإمامها الأكبر وأميرها؛ وإن من عظيم فضل الله أيضاً أن يكون الشيخ المؤسس من دعاة التوحيد والسنة الكبار الذي أرسى دعائم دعوة التوحيد في الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية؛ ثم سار الأبناء والأحفاد على هذا النهج الطيب الذي حمى الله به دولة قطر من نزعات الغلو والتعصب والتطرف والتشدد والإرهاب.

- وقد أصبح للدعوة مؤسستها التي تُنظم أعمالها على يد حفيد المؤسس الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني يرحمه الله؛ فقد تأسست المحاكم الشرعية التي أصبحت مسؤولة عن الدعوة والإرشاد والأوقاف؛ وقد تميزت هذه الفترة بتنظيم شؤون الدعوة والمساجد والدعاة، ثم التوسع في طباعة كتب تراث أئمة أهل السنة والجماعة؛ وبخاصة الكتب الفقهية والعقدية.

- ثم تأسست وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي عملت منذ اليوم الأول على الجمع بين نهج الأولين في الدعوة إلى الله؛ مع تطوير العمل الدعوي قُدماً إلى الأمام؛ فتأسست إدارة الدعوة والإرشاد التي قامت بتنظيم مسيرة العمل الدعوي والدعاة؛ وبدأت في طرح البرامج المُتميزة والأنشطة الدعوية الهادفة.

- ودولة قطر تعيش لحظة فارقة في تاريخها المعاصر حيث تشهد انفتاحاً غير مسبوق في كافة المجالات، مع تعدد الأنشطة والفعاليات المحلية والعالمية التي تُقام على أرضها، الأمر الذي فرض حالة من الحرص على المبادرة لملاحقة هذه التطورات والتفاعل معها بإيجابية، من خلال التخطيط الاستراتيجي الذي جعلت منه دولة قطر أساساً ومنهاجاً في جميع أعمالها ومشاريعها وبرامجها؛ ودراسة كيفية التأثير في هذا الواقع للنهوض به؛ ومدى الاستفادة من الفرص المتاحة؛ ومدى إمكانية توظيف الطاقات والكوادر والموارد البشرية المؤهلة والمُتاحة؛ وإعداد المشاريع والبرامج والأنشطة المتميزة التي تستطيع أن تتجاوب مع هذه المستجدات، وأن تستفيد من هذه التطورات السريعة في العمل على ترسيخ عقيدة وقيم الإسلام العظيم من تعميق الولاء والانتماء إلى هذا الدين، وتأسيس حُسن الخلق والفضيلة والوسطية والتحضر؛ وغيرها من القيم النبيلة التي يزخر بها هذا الدين العظيم.

- لذا فقد اعتمدت وزارة الأوقاف مبدأ (التخطيط الاستراتيجي) للاستفادة من الفرص المُتاحة للدعوة والإرشاد في بيئة دولة قطر التي تشهد مزيداً من الحريات والانفتاح؛ ساعية بكل تميز ومسؤولية وإبداع إلى إيصال رسالة الخير والأمن والأمان إلى شتى ربوع البلاد عبر خطاب دعوي ينهض بالواقع ويستشرف المستقبل.

- فأصبحت قطر بفضل الله تعالى قاعدة مهمة من قواعد الوسطية والاعتدال، وواحة للأمن والأمان في المنطقة بفضل الله تعالى وحده؛ ثم بفضل الوحدة الفكرية والانسجام الكبير بين الخطاب الديني والدعوي وسياسات الدولة الرشيدة؛ وذاع صيتها بفضل الله تعالى في خدمة التراث العقدي والفقه الوسطي لأهل السنة والجماعة؛ وأصبح لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية رصيد لا بأس به من التجارب الناجحة والخبرات المُتراكمة في معالجة ومواجهة ومُكافحة أفكار التشدد والتطرف بكافة صورته وأشكاله.

وترتكز تجربتنا في التخطيط الاستراتيجي لتمكين الخطاب الدعوي من بث وإشاعة وترسيخ الفكر الوسطي ومُعالجة التطرف والعنف على ما يلي:

- 1- ترسيخ عقيدة الإسلام العظيم وتعميق الولاء والانتماء إلى هذا الدين.
- 2- ترسيخ قيم حُسن الخُلق والفضيلة والوسطية والسماحة والتحضر والاعتدال.
- 3- تعزيز المواطنة.
- 4- التحصين الفكري والعقدي لمواجهة الغلو الباطني.
- 5 - مكافحة وحصار فكر التشدد والتطرف بكافة صورته وأشكاله، بحسن عرض مبادئ الإسلام، والتأكيد على شموليته ووسطيته. وذلك كله بأسلوب التخطيط العلمي الذي ينطلق من رؤيتنا للنهوض بالواقع واستشرافنا للمستقبل.

حيث تقوم (رؤيتنا ورسالتنا والقيم التي ننطلق منها في خطابنا الدعوي) على ما يلي:

الرؤية

الريادة والتميز والإبداع في إيصال رسالة الإسلام العظيم بوسطيته وشموليته ترسيخاً للهوية، وتعميقاً للتدين الوسطي الأصيل، وارتقاء بالثقافة الإسلامية الفاعلة التي تُساهم في التنمية الشاملة؛ وفق فهم إسلامي دقيق يُدرك الواقع ويستشرف المستقبل.

الرسالة

تقديم الإسلام العظيم بوسطيته وشموليته؛ بأسلوب مُبدع مُتميز؛ يسهم في إيجاد الشخصية المسلمة الإيجابية المتوازنة الفاعلة في حركة البناء والتنمية والنهوض الحضاري من خلال إيجاد بيئة مُحفزة للتميز والإبداع؛ برعاية الموارد البشرية، والعناية بالموهوبين، والتوظيف الأمثل للتقنية، والشراكة المحلية مع الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية الفاعلة.

القيم التي ننطلق منها

- الأصالة
- الوسطية
- الخصوصية
- الريادة
- الإبداع
- المرونة
- الجودة والتميز
- المبادرة

- تنمية ورعاية الموارد البشرية
- رعاية الموهوبين
- الشراكة
- الشفافية والمساءلة
- روح الفريق الواحد
- العمل المؤسسي
- التطوير المستمر
- الكيف وليس الكم

نموذج لتجربتنا في التخطيط الاستراتيجي لتمكين الخطاب الدعوي الواسطي
بين أيدينا نموذج لخطة نقوم بتنفيذها؛ حيث يُمكن الوقوف فيها على محورين في غاية الأهمية.

المحور الأول: يرتكز على تقديم الإسلام بوسطيته وشموليته.

المحور الثاني: معالجة قضايا المجتمع بروية وسطية مُوفقة.

وبكل تأكيد فإن هذه المُرتكزات تؤدي إلى حصار التطرف والفكر المُتشدد؛ فلا يجد بابا يلج منه إلى الشباب أو غيرهم إلى اعتناق هذا الفكر أو البحث عن منابعه ومصادره؛ على اعتبار أن الخطاب الدعوي الرسمي قدم لهم الإسلام بصورة وسطية وشمولية؛ ثم لم يغفل الخطاب الدعوي قضاياهم الرئيسية وقضايا المجتمع الذي ينتمون إليه.

وهذا التوجه بفضل الله تعالى سد كل الطرق المُوصلة إلى الغلو والتطرف؛ وأغلق الباب على الأفكار المتشددة وحاصرها حصاراً قوياً؛ بل إنه قد صنع سياجاً منيعاً من التحصين الفكري والعقدي والفقهي والتربوي والتكوين الواسطي السليم؛ وفق منهج أهل السنة والجماعة الكرام.

حيث لاحظنا أن تفرغ الخطاب الدعوي من عرض الإسلام بوسطيته وشموليته، والاقتصار على بث المواعظ والنصائح والتوجيهات حول (الوسطية، والسماحة، وحسن التعامل مع الآخر، والحوار، وبعض الأخلاق والآداب) مع إلزام الخطباء والدعاة بخطب مكتوبة ومواضيع مُحددة تدور في فلك الوعظ والتوجيهات، دون أن نقوم ببناء الشباب بناء عقدياً وتربوياً وفكرياً صحيحاً؛ لا نخدم أبداً القضية، ولا نُقدم الحل العملي الناجع في معالجة أو مُواجهة ظاهرة التطرف والأفكار المُتشددة.

وسنعرض بإيجاز لأهم العناصر التي تضمنتها بعض الخطط الدعوية:

مدة ومراحل تنفيذ الخطة:

وهذه الخطة مدة تنفيذها (خمس سنوات)؛ وأهم عناوينها كالتالي:

- 1-عنوان السنة الأولى: (مالا يسع المسلم جهله في العقائد والعبادات والمعاملات).
- 2-عنوان السنة الثانية: (محاسن الإسلام).
- 3 – عنوان السنة الثالثة: (الإسلام منهاج حياة).
- 4-عنوان السنة الرابعة: (عظمة الشريعة الإسلامية).
- 5 – عنوان السنة الخامسة: (الإسلام هو الحل).

وتنقسم الخطة إلى ثلاثة مراحل؛ وذلك على النحو التالي:

- * -المرحلة الأولى؛ ومدتها (سنة واحدة): بعنوان:
- 1- (مالا يسع المسلم جهله في العقائد والعبادات والمعاملات).
- * - المرحلة الثانية ؛ ومدتها (سنتان): بعناوين:
- 1- (محاسن الإسلام).
 - 2 – (الإسلام منهاج حياة).
- * -المرحلة الثالثة ؛ ومدتها (سنتان): بعناوين:
- 1 – (عظمة الشريعة الإسلامية).
 - 2 – (الإسلام هو الحل).

عناصر خطة السنة الأولى

العنوان العام: (مالا يسع المسلم جهله في العقائد والعبادات والمعاملات)

وأهم العناوين الفرعية إجمالاً:

(أ) - عنوان الربع الأول من السنة: (العقيدة أولاً)؛ مع مراعاة المناسبات الإسلامية والوطنية المحلية والخليجية والعالمية.

الغايات الاستراتيجية للربع الأول من الخطة:

ويهدف هذا العنصر إلى تحقيق الغايات التالية:

- 1 - تأصيل قيم الوسطية والاعتدال والحوار وقبول الآخر.
- 2- التأكيد على أهمية العقيدة ودورها في بناء الشخصية المسلمة.
- 3- التأصيل الإيماني لمفاهيم العقيدة الإسلامية وثمراتها الزكية في نفوس المسلمين.
- 4- تثبيت المسلمين على العقيدة الصحيحة في ظل التحديات التي تواجه الأمة.

5- ترغيب الناشئة في فهم كليات العقيدة الإسلامية وأساسيات الطهارة والأخلاق وتعميقها في نفوسهم.

(ب) - عنوان الربع الثاني: (تحت راية القرآن والسنة)؛ مع مُراعاة المناسبات الإسلامية والوطنية المحلية والخليجية والعالمية.

الغايات الاستراتيجية للربع الثاني من الخطة:

ويهدف هذا العنصر إلى تحقيق الغايات التالية:

- 1- تأصيل قيم الوسطية والاعتدال والحوار وقبول الآخر.
- 2- التأكيد على أهمية القرآن والسنة باعتبارهما المرجعية العليا للإسلام.
- 3- ترغيب المسلمين في الإقبال على القرآن من خلال بيان أوجه إعجازه، وبخاصة الإعجاز العلمي، وقوة بيانه، وحفظ الله له.
- 4- التأكيد على أن عودة مجد الإسلام؛ ورفع شأن أمتة مُرتبط بالحرص على تطبيق تعاليم القرآن والسنة.
- 5- التأكيد على مكانة السنة في الإسلام؛ وأنها شقيقة القرآن؛ مصداقا لقوله ﷺ: "ألا إني أُوتيتُ الكتاب ومثله معه".
- 6- بيان كيفية التعامل الصحيح مع السنة النبوية، وأحاديث نبينا الحبيب ﷺ بفهم وسطي صحيح سليم مُستقيم.
- 7- حث المسلمين على اتباع النبي الحبيب ﷺ، وتحذيرهم من البدع والخرافات؛ وبيان أثرها السيء في الأمة.

(ج) - عنوان الربع الثالث: (صلاح الأمة اليوم فيما صلح به أولها)؛ مع مُراعاة المناسبات الإسلامية والوطنية المحلية والخليجية والعالمية.

الغايات الاستراتيجية لخطة الربع الثالث:

ويهدف هذا العنصر إلى تحقيق الغايات التالية:

- 1- تأصيل قيم الوسطية والاعتدال والحوار وقبول الآخر.
- 2- تأصيل وترسيخ مبدأ؛ أن صلاح الدنيا لا يتم إلا بصلاح الدين.
- 3- التأكيد على أن صلاح الأمة اليوم لن يكون إلا بما صلح به أولها.
- 4- تعميق فقه الاقتداء وبناء المرجعية الإسلامية من خلال الاقتداء بسنة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين المهديين رضي الله عنهم أجمعين.
- 5- إبراز مكانة الصحابة الكرام، وأهل قرون الخير المُفضلة.

6-التأكيد على أن صلاح الأمة ونهضتها وقوتها بعد الاستقامة على الدين في وحدة صفها وجمع كلمتها تحت راية أهل السنة والجماعة.

(د) – عنوان الربع الرابع: (علم وعمل .. اتباع وتزكية)؛ مع مُراعاة المناسبات الإسلامية والوطنية المحلية والخليجية والعالمية.
الغايات الاستراتيجية لخطة الربع الرابع:

ويهدف هذا العنصر إلى تحقيق الغايات التالية:

- 1-تأصيل قيم الوسطية والاعتدال والحوار وقبول الآخر.
- 2-أهمية التربية الإيمانية وتزكية النفس بالآداب والأخلاق الفاضلة، ودورها في بناء الشخصية المسلمة الصالحة.
- 3-ترسيخ مبدأ العلم قبل القول والعمل؛ واقتضاء العلم العمل.
- 4-إعادة الاعتبار إلى أهمية ومكانة العلم والعلماء في الإسلام.
- 5-أهمية الرجوع إلى العلماء وسؤال أهل الذكر.
- 6- لا كهنوت في الإسلام.
- 7-تسليط الضوء على مُنجزات الحضارة الإسلامية في الثقافة والعلوم بصفة عامة.

*-ملاحظة هامة:

- وقد وضعنا في الاعتبار القيام بإدراج المواضيع المناسبة لعناصر الخطة الأخرى التي تشمل أيضا بالإضافة إلى ما سبق، العناصر التالية ومن أبرزها: (المناسبات، والظواهر المُجتمعية، والشراكات مع المؤسسات، والتحديات والمشكلات، والمسائل الطارئة والمستجدات والنوازل .. وغيرها). كل بما يُناسبه مقاما وحالا وزمانا ومكانا؛ هذا وبالله التوفيق.

(ج) - تفعيل الشراكة مع الهيئات والمؤسسات بالدولة.

– حيث يتواجد الخطاب الدعوي، وأنشطة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في كافة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأهلية من خلال الشراكات مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية؛ وأهمها:

- 1-مدارس وزارة التربية والتعليم الحكومية.
- 2-المدارس الخاصة ومدارس الجاليات التابعة للمجلس الأعلى للتعليم.

- 3-جامعة قطر، والجامعات الخاصة الأخرى الموجودة بالدولة.
 - 4-اللجنة الدائمة لمكافحة المخدرات والمسكرات بوزارة الداخلية.
 - 5-لجنة مكافحة التطرف والإرهاب.
 - 6-الهلال الأحمر القطري.
 - 7- مؤسسة الرعاية والتأهيل الاجتماعي (العوين).
 - 8- مؤسسة الاستشارات العائلية.
 - 9-إدارة الصحة العامة بوزارة الصحة.
 - 10- إدارة المرور والدوريات بوزارة الداخلية.
 - 11-إدارة التثقيف الصحي بوزارة الصحة.
 - 12-كلية محمد بن حمد العسكرية.
 - 13-وحدات القوات المسلحة الأميرية.
 - 14-المؤسسات الإصلاحية والعقابية.
 - 15-مراكز الشرطة.
 - 16-محاكم الأسرة من خلال التحكيم والمساهمة في الخلافات الأسرية.
 - 17-دار رعاية الأحداث.
 - 18-المؤسسات الأهلية وجمعيات النفع العام.
 - 19 - الأندية الرياضية والمراكز الشبابية
- وغيرها من المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني.

- والحضور الدعوي في هذه المواقع والقطاعات الحيوية يُعزز فكر الوسطية والتدين الأصيل الذي يتميز به المجتمع القطري؛ كما أنه يُساهم في تصحيح المفاهيم المغلوطة؛ وحصار التطرف والأفكار المتشددة التي لن تجد لها مكانا مع انتشار المنهج الإسلامي الوسطي الأصيل.

(د)-التدريب والتطوير المستمر للدعاة والأئمة والخطباء.
ولما كانت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر هي المؤسسة المنوط بها حمل رسالة الإسلام، وتبليغ دعوته، ونشر هدايته ونوره على أرض قطر الطيبة؛ فإنها كانت منذ نشأتها وطول تاريخها أولى وأشد حرصا على الإبداع والتجويد والإتقان؛ وذلك من خلال التدريب والتطوير المستمر لكوادرها من الدعاة العاملين في مجالات الدعوة المتنوعة.
والتدريب والتطوير المستمر يأخذ حيزا كبيرا من اهتمام وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كأحد الركائز والسياسات المهمة في استراتيجيات معالجة ومواجهة ظاهرة الغلو والتطرف والفكر المتشدد.

ومن هنا ظهرت أهمية التدريب والتطوير منهاجاً للمؤسسة الدعوية يفرضه التوسع والتنوع في أعمالها الدعوية، فضلاً عن التطورات والمستجدات المتلاحقة، والنوازل المتدفقة التي تضع قضية التدريب والتطوير على قائمة أولوياتها، وأجندة اهتماماتها؛ ثم هذه التحديات العقدية والفكرية المتعددة والتي من أخطرها على الإطلاق هذا التطرف والتشدد الذي يركز على الفكر الباطني ويتدثر بعباءة أهل بيت سيدنا رسول الله ﷺ ويجعل منها منهاجاً للدعوة وأسلوباً في الحركة؛ وذلك كله سعياً إلى تصدير التطرف والفكر المتشدد والطائفية البغيضة والشعبوية المقيتة مع الفوضى التي لا تُبقي ولا تُذر، وهو ما رصدته الدراسات، وأدركته الاستراتيجيات في المنطقة؛ فراحت تُعطي للدعوة اهتماماً وللدعاة مساحة في خطة التحصين والمواجهة، مُنطلقين من "نظرية الأمن الفكري".

وكان العنوان الذي رفعناه شعاراً ومنهاجاً في برنامج التدريب والتطوير المُستمر لدعاة الوزارة وكوادرها العاملين في كافة مجالات واختصاصات الوزارة هو: (مواكبة التطورات المجتمعية، والمستجدات الفكرية، والتحديات العقدية .. نحو تعميق وتعزيز لنظرية الأمن الفكري).

الأهداف العامة لبرنامج: (الدورات التأهيلية للدعاة الحاليين والجُدد

في المجالات الدعوية المتنوعة)

ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي:

- (1) تعزيز منهج الوسطية الإسلامية في الدعوة إلى الله تعالى.
- (2) النهوض بالدعوة إلى الله تعالى والانتقال بالعمل الدعوي إلى آفاق أرحب.
- (3) إعداد كوادر دعوية على مستوى عال من التدريب والتطوير والإبداع.
- (4) أهمية الاعتناء بدور التدريب والتطوير والتخطيط في الارتقاء بمسيرة العمل الدعوي.
- (5) تعميق التواصل بين الأجيال من خلال نقل الخبرات والتجارب الدعوية الناجحة.
- (6) إعادة الاعتبار إلى دور ومكانة الدعوة في صياغة حياة الأمم، وفي صنع تنميتها ونهضتها وتقديمها وانطلاقها إلى المستقبل.

الأسس العامة والمحاور التي يقوم عليها المنهاج الدراسي والمحتوى التدريبي لهذه الدورات:

وأبرز هذه المحاور ما يلي:

1-محور دراسات في أصول الدعوة النظرية:

وذلك من خلال مُقرر دراسي تدريبي مُتنوع، للتأصيل المنهجي لمباحث علم (أصول الدعوة)؛ يتم من خلاله التركيز على الجوانب المُهمّة التي تُؤصل لثقافة دعوية مُهمّة وصناعة فكر دعوي وسطي رشيد يحتاجه الداعية في مجال عمله الدعوي.

2-محور أصول الدعوة العملية (دراسة في التجارب والخبرات الدعوية):

وهذا المحور يقوم على استضافة العلماء والدعاة المشهورين الذين تركوا آثاراً طيبة في الدعوة والعمل الإسلامي بصفة عامة، وكان لهم دورهم من قريب أو بعيد في الصحة الإسلامية المُعاصرة؛ لتقديم خُلاصة خبراتهم وتجاربهم في مجالات الدعوة والإرشاد والخطاب الدعوي الوسطي، ورؤيتهم لمستقبل الدعوة بدولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي؛ فضلاً عن الاستفادة من التجارب والخبرات الناجحة والمُتميزة في كافة المجالات التي يمكن أن تكون ثقافة مُتميزة ومُتقدمة للدعاة حول قضايا المجتمع القطري ومنطقة الخليج؛ وبخاصة كيفية مُعالجة ومواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه دولة قطر ومُحيطها الخليجي والإقليمي والعالمي.

3-محور فن التعامل مع الجمهور وصناعة الإبداع الدعوي:

وهذا المحور يعتمد على استضافة بعض مُدربي التنمية البشرية المتميزين، ممن لهم صلة وثيقة بالعمل الدعوي، وبالتخصص الدقيق الذي تُعالجه الدورات التدريبية؛ وتصميم حقيبة تدريبية مُتميزة تستوعب كافة المقررات والدورات التدريبية التي تعمل على تطوير الدعاة، والنهوض بمسيرة العمل الدعوي ودورها التنويري في المُجتمع قُدمًا إلى الأمام.

4- محور مهارات الدعوة الفردية :

وهذا المحور يقوم على الاستفادة من دراسة (مُقرر دراسي نظري) للتأصيل العلمي والمعرفي لفكرة الدعوة الفردية؛ بالإضافة إلى (مُقرر تدريبي عملي) يعتمد على إسهامات ومُشاركات وتجارب بعض الدعاة المُتميزين في هذا الباب؛ بالإضافة إلى إبداعات بعض مُدربي التنمية

البشرية المتميزين، ممن لهم صلة وثيقة بالعمل الدعوي، وبالتخصص الدقيق الذي يُعالجه في المجال الدعوي المطروح في هذه الدورات.

5- محور المشكلات والعقبات والتحديات التي تُواجه الدعوة :

وهي محاولة جادة مُخلصة لتأصيل منهج علمي في كيفية التعامل مع هذه المشكلات والعقبات والتحديات والصعوبات التي تُواجه العمل الدعوي برمته (دعوة، وخطاباً، ودعاة)، وذلك من خلال البحث الجاد أيضاً عن أنسب الطرق لحلها ومواجهتها؛ ويمكن اعتبار أهم المشكلات والتحديات الراهنة التي تُواجه الدعوة هي:

1 -خطر التمدد الباطني والشعوبي البغيض وتأثيراته المستقبلية على أمن منطقة الخليج.

2 - مخاطر ضعف وتمييع الهوية بمكوناتها الثلاث المهمة (العقيدة، والتاريخ، والثقافة).

3 - التنصير؛ وما يستتبع ذلك من خلخلة للأمن الفكري يلحقه بالضرورة تهديد للأمن القومي للبلاد من خلال تواجد كيانات على الأرض مهما بدا حجمها؛ يُمكن أن تقوم في المُستقبل بالضغط على الدول من أجل الحصول على حقوق وامتيازات واكتساب أوضاع جديدة لم تكن موجودة من قبل، - وهذا واقع فعلا في العديد من الدول العربية والإسلامية التي تُوجد بها أقليات دينية أو طائفية-؛ وربما تُصعد هذه الكيانات مُستقبلاً من ضغوطها بطلب حماية دولية في ظل قوانين دولية تسمح بهذا الأمر وتُجيزه، وأعراف غريبة تتخذ من هذا مُبرراً للتدخل في شؤون الدول والحكومات، وبالتأكيد ستتواصل هذه الكيانات إن عاجلاً أو آجلاً مع سفارات دول أجنبية ومنظمات دولية وحقوقية للضغط على البلاد واستنزافها لتقديم تنازلات مُرة لها بدعوى الاضطهاد الديني، أو التمييز والفصل العنصري، أو إهدار وامتهان حقوق الإنسان! والذرائع كثيرة، والمُبررات مُتوافرة!، والله وحده المُستعان.

4 -التغريب وروافده الفكرية والسلوكية والاجتماعية كـ (العلمانية، والليبرالية، والفلسفية كالوجودية، والحادثة .. والاحتفال بأعياد ومُناسبات غريبة على مُجتمعاتنا وغيرها من الظواهر التي بدأت تغزو مُجتمعاتنا الخليجية.

5-تحديات مُشكلات الهوية وتعزيز المواطنة.

6-التهوين من قدر الحجاب الشرعي، وازدياد مُعدلات السفور.

7-انتشار ظاهرة العُري ومظاهر التحلل الخلقي. (كالاختلاط بين الرجال والنساء وغيرها من المظاهر بصورة لافتة) وتأثيرات ذلك على مجتمعاتنا القبلية المحافظة..

8-ظاهرة التقلت من الالتزام بالأداب والأخلاق والسلوكيات والعادات والتقاليد الخليجية الحميدة لدى قطاع من الشباب.

9-مراكز البحوث والدراسات المتعددة ودور النشر التي تستهدف نشر أفكار وتوجهات معينة بعيدا عن الالتزام بأخلاق وآداب وأحكام الإسلام؛ وإعداد جيل من المفكرين والعلماء والباحثين من ذوي الاتجاهات العلمانية والقومية والأيدلوجيات والأفكار المُستوردة من الشرق والغرب المُغايرة لمُجتمعاتنا الخليجية المُتدنية بفطرتها النقية؛ وذلك في ظل غياب ثقافة إسلامية أصيلة، وتحصين تربوي وعقدي قوي، وفي ظل غياب مشروع مُقابل لإعداد وتكوين علماء ودعاة ومُفكرين مُتمكنين يرفعوا لواء الدعوة والإسلام بفهم وسطي ووعي ودراية.

10-ما تقوم به بعض مراكز البحوث والدراسات التي ترفع شعارات (إسلامية)؛ وهي تُروج لمفاهيم فكرية مُغايرة تحت دعاوى التجديد وإعمال مقاصد الشريعة بدلا من أحكام الشريعة في تدخل سافر منها لزعة ثوابت الإسلام، حيث تسعى مع سبق الإصرار جاهدة وبدراسات وتحركات محسوبة لإفراغ الإسلام من مضمونه العقدي والفكري والدعوي وتمييع أحكامه بدعوى الاجتهاد والتجديد والوسطية!.

11 -النيل من الثوابت والرموز الإسلامية من خلال كم كبير من المقالات والكتابات الصحفية والبرامج التليفزيونية في الفضاء المفتوح وغيرها.

12-الأفكار المُنحرفة؛ (التكفير، العنف، والغلو بكافة صورته؛ ومن أبرزها التطاول على الكيانات الدعوية وعلماء الإسلام ودعائه ورجاله).

13 -العادات والتقاليد الاجتماعية والسلوكية المُغايرة.

14 -غياب الرؤية والتفكير الاستراتيجي المُنقذ للأمة من أضرار ومخاطر هذه التحديات الجسام.

15 -الظواهر المجتمعية (إحياء نعرات التعصب القبلي التي بدت بوادرها من خلال مُنتديات قَبَلِيَّة الكثرونية تشهد سجالات ونقاشات حادة و مُهاترات تُروج لدعاوى الجاهلية من التفاخر بالأحساب والطعن في الأنساب؛ نخشى أن تكون مدخلا خطيرا لإذكاء نار الفتنة والعداوة والبغضاء بين المسلمين؛ .. ثم هناك ظاهرة غلاء المهور، والحكر (عضل البنات)، والبنات المُسترجلات، والجنس الثالث ... إلخ، والتي راحت تُطارِد شبابنا، وتُشوهِ سُمعة بلادنا في كل مكان).

15 - ظاهرة العزوف عن التفاعل مع المحاضرات والبرامج والأنشطة الدعوية.

كانت هذه أبرز المحاور الرئيسية في برنامج التدريب والتطوير المستمر لدعاة الوزارة وكوادرها العاملين في مجال الدعوة والمساجد والأوقاف والشؤون الإسلامية.

(ه) - الحوار وتفكيك الأفكار المتشددة.

ولدولة قطر تجربة ثرية فريدة في هذا الباب؛ حيث اعتمدت على سياسة حكيمة في التعامل مع بعض مظاهر التطرف والأفكار المتشددة بعيدا عن الحلول الأمنية وسياسة القمع والاعتقال والسجن التي ثبت فشلها فشلا ذريعا؛ واستفادت الدولة ووزارة الأوقاف في هذا الصدد من خبراء (السياسة الجنائية) حيث تقوم فلسفتهم على عدم الاقتصار على سياسة العقاب وحدها في معالجة (الظواهر الإجرامية)؛ لما ينطوي ذلك على مخاطر من مخالطة مُحترفي الإجرام؛ تُؤدي في النهاية إلى (اعتياد الإجرام)؛ لذا لجأت الدولة بسياستها الرشيدة إلى اتباع سياسة التوسع في اتخاذ (التدابير الاحترازية)؛ بدلا من التوسع في (العقوبات) التي ثبت أنها وحدها غير كافية في تقويم السلوك الإجرامي.

هذا فضلا عن أن الموضوع في الأساس (موضوع فكري)؛ لم يتجاوز بعد إطار الفكر، ولم يصل إلى حد الممارسة والسلوك.

لذا قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدور كبير في هذا المجال؛ ولديها خبرة متميزة في الحوار مع بعض الشباب الذي ظهر عليهم بعض مظاهر الغلو والتطرف، ونجحت الوزارة نجاحا مُنقطع النظير في هذا الباب؛ حيث قامت في هذا الإطار بما يلي:

- 1 - إنشاء لجنة لمناقشة أفكار الغلو والتطرف.
- 2 - تأسيس (شعبة للبيانات والدراسات) بإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف؛ لرصد وتتبع الظاهر المجتمعية ومظاهر الغلو والتطرف والتشدد؛ لتحديد أبرز السبل لمعالجتها منذ البداية.
- 3 - تأسيس قسم لرقابة المطبوعات بإدارة الشؤون الإسلامية، المطبوعة داخل الدولة والواردة إليها؛ مع وحدة لرصد كل ما ينشر في وسائل الإعلام مما يتعلق بمظاهر الغلو والتطرف؛ وتحليل محتواه.

وأمام الجهود المتكاملة من عرض الإسلام بوسطيته وشموليته، ومعالجة قضايا المجتمع برؤية إسلامية وسطية موفقة؛ ثم جهود جهة الرصد

ومناقشة أصحاب فكر الغلو والتطرف انحسر هذا الفكر تماما والحمد لله رب العالمين؛ حيث لم يجد له أنصارا ، بعد أن رفضه الشعب القطري الكريم، والمُقيمين على أرضها الطيبة من ضيوف قطر.

(و) – احتواء الشباب

ثم كان لسياسة (احتواء الشباب) ورعايتهم دورها من خلال إقامة أنشطة وفعاليات دعوية وترفيهية متنوعة؛ حيث أثمرت هذه السياسة عن ظهور أجيال من الشباب المتدين الذي يحمل فكرا وسطيا رافضا للعنف والتشدد؛ وقد نشطت سياسة (احتواء الشباب) من خلال عدة برامج دعوية لاقت نجاحا كبيرا وإقبالا لافتا من الشباب؛ من أهمها:

1- تم تأسيس شُعبة مُختصة للشباب بإدارة الدعوة والإرشاد الديني تحت مُسمى (شُعبة البرامج والأنشطة)، تتعاون مع المدارس والأندية الرياضية والمراكز الشبابية وسائر المواقع التي يتواجد فيها الشباب.

2- تقديم فعاليات دعوية وترفيهية في المدارس القطرية.

3- تنظيم مُخيمات تربوية في عطلة الربيع وفي فصل الصيف؛ تُقدم المعلومات الإسلامية الصحيحة بأسلوب مُشوق وجذاب من خلال الترفيه والمسابقات الثقافية، وغيرها من الأنشطة التي يُقبل عليها الشباب.

4 - إقامة برنامج (المكتبات الدعوية) في عدد من الجوامع؛ وهو أحد البرامج الدعوية التي تستهدف الشباب في الأحياء؛ وتُقدم لهم برامج تربوية ودعوية ورحلات ومخيمات، وأمسيات ثقافية وغيرها من الأنشطة التي تهتم أهل الحي الذي يقطنون فيه؛ كالمُساهمة في تشجيرهم، والقيام ببعض الأعمال النافعة فيه.

5 - إقامة حفلات لتكريم المتفوقين دراسيا.

6 - تنظيم رحلات (عُمره سنوية) للشباب المُتفوق دراسيا، والمُتميز أخلاقيا من المُشاركين في الأنشطة والبرامج الدعوية لوزارة الأوقاف.

العنصر الثالث: الإجراءات التي اتبعتها دولة قطر لمواجهة ظاهرة التطرف والأفكار المُتشددة.

وقد اتبعنا في هذا المجال إجراءات عديدة من أبرزها:

(أ) – فيما يتعلق بالوعظ والدعوة والإرشاد:

- 1- حسن اختيار الدعاة والوعاظ وفق شروط ومعايير دقيقة واختبارات عديدة.
- 2 – التدريب والتطوير المستمر للدعاة والوعاظ على اكتساب المهارات بجانب استمرار التكوين العلمي.
- 3 – مكافأة المتميزين من الدعاة والوعاظ.
- 4– التواجد الدعوي في المساجد والمدارس وسائر المؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية والإصلاحية.
- 5– التخطيط للعمل الدعوي، والتزام الدعاة والوعاظ بالخطة الدعوية المقررة.
- 6 – ترك المجال مفتوحا لإبداع الدعاة والوعاظ في إيصال دعوتهم إلى الجمهور؛ دون إلزامهم بدروس مكتوبة أو تقييدهم بأسلوب معين.
- 7 – الثقة الكبيرة لإدارة الدعوة والإرشاد في دعائها؛ أوجد حالة متميزة من الرقابة الذاتية والمسؤولية والحرص الكبير على البذل والعطاء؛ واعتبار العمل الدعوي رسالة لا وظيفة.
- 8 – إقامة مراكز دعوية في عدد من المساجد الكبرى؛ تقوم بكافة أعمال الدعوة والإرشاد، والأنشطة الشبابية في الأحياء حيث تقوم بدور كبير في احتواء الشباب.

(ب) – فيما يتعلق بالفتوى والاستشارات الشرعية:

- 1- قامت الوزارة بتأسيس مكتب للفتوى والاستشارات الشرعية بإدارة الدعوة والإرشاد الديني؛ وجعلت له الاختصاص بالإجابة على فتاوى وأسئلة واستشارات الناس الشرعية.
- 2 – واختارت له نخبة مُنتقاة من كبار الدعاة والمشايخ المُختصين المُتمكنين في الفقه الإسلامي وأصوله وأمور الفتوى، والخبرة بأمور وأحوال الناس والشباب على وجه الخصوص.
- 3 – قامت الوزارة بالتنسيق مع إذاعة القرآن الكريم؛ حيث تم تخصيص مساحة كبيرة لمشايخ مكتب الفتوى ليقوموا بالإجابة على أسئلة واستفسارات واستشارات جمهور المُستمعين.
- 4 – يقوم مكتب الفتوى بتوثيق كافة الأسئلة والمواضيع الذي ترد إليه لبيان حكم الشريعة الإسلامية فيها؛ وذلك لدراستها دراسة علمية، وتحديد أهم المواضيع المطروحة على مكتب الفتوى والتي تكثر فيها الأسئلة وطلب

الفتوى؛ وذلك لإدراجه كأهم المواضيع التي ينبغي أن يُعالجها الخطاب الدعوي عبر برامج الوعظ والإرشاد.

(ج) – فيما يتعلق بشؤون المساجد:

- 1- حُسن اختيار الأئمة والخطباء وفق شروط ومعايير دقيقة واختبارات عديدة.
- 2 – تقديم خطاب دعوي يُقدم الإسلام بصورة وسطية شمولية؛ مع المعالجة الحكيمة لمشكلات المجتمع.
- 3 -التدريب والتطوير المستمر للأئمة والخطباء على اكتساب المهارات بجانب استمرار التكوين العلمي.
- 4 – الاستفادة من مواهب وقدرات المتميزين منهم في أعمال صباحية في مجال الدعوة والإرشاد، والبحوث والدراسات، والفتوى وغيرها.
- 5 – تأسيس المساجد على أحدث الطرز العمرانية الحديثة.
- 6 -الاهتمام المُتزايد بنظافتها عبر شركات متخصصة وتجهيتها للعبادة والدعوة والتعليم على أحسن ما يكون..
- 7 – ربط جمهور المساجد بالثقافة الإسلامية الأصيلة عبر تأسيس مكاتب تحوي أمهات كتب التراث، وكتب العلماء المعاصرين في الفكر الوسطي الرشيد في المساجد الجامعة.
- 8 – ارتباط خطب الجمعة بالحملات الدعوية والمناسبات الإسلامية والوطنية المحلية والخليجية والإقليمية والعالمية.
- 9 -ترك المجال مفتوحا لإبداع الأئمة والخطباء في إيصال دعوتهم إلى الجمهور؛ دون إلزامهم بدروس مكتوبة أو تقييدهم بأسلوب مُعين.

(د) – وفيما يتعلق بالأوقاف وشؤون الوقف:

- 1 – قيام هيئة الأوقاف بإدارتها بدور اجتماعي كبير؛ حيث تساهم في تنمية المجتمع، وتقوم بتقديم العديد من الخدمات التي تشمل قطاع الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية وغيرها.
- 2 – المشاركة في دعم العمل الدعوي بتقديم الاعتمادات اللازمة للبرامج والمشاريع وطباعة الكتب التراثية والكتيبات التي تعمل على ترسيخ الفكر الإسلامي الوسطي.
- 3 – تمويل العديد من البرامج والأنشطة الدعوية الشبابية في إطار ترسيخ الوسطية واحتواء الشباب بعيدا عن الغلو والتطرف.

4 – تقديم الجوائز والمكافآت والحوافز التشجيعية إلى الطلبة المتفوقين والشباب المتميزين في إطار برامج رعاية الشباب.

(ه) – وفيما يتعلق بالمطبوعات والشؤون الإسلامية:

1 – دعم الفكر الإسلامي الوسطي الرشيد بحسن اختيار وانتقاء عناوين المطبوعات التي يحتاجها الداعية وطالب العلم والمسلم المعاصر في حياته اليومية.

2 – توزيع المطبوعات على الجمهور وفقا لتصنيف دقيق؛ حيث هناك قائمة لحملة درجة الدكتوراه في الشريعة والدراسات الإسلامية ثم غيرهم؛ ثم تأتي فئة الدعاة من غير حملة شهادات الدراسات العليا، ثم خريجي الجامعات، ثم عامة الناس.

(و-) – فيما يتعلق بالعلاقات الإسلامية:

(1) – تقوم الوزارة برعاية العديد من المدارس والمراكز الإسلامية؛ بعضها قام سمو الأمير الوالد يحفظه الله بتأسيسه؛ وإيفاد بعض الدعاة المتميزين لنشر الفكر الإسلامي الوسطي بين رواد هذه المراكز في أوروبا وغيرها.

(2) – طباعة وتوزيع الكتب الإسلامية التي تُعزز منهج الوسطية الإسلامية باللغات الأجنبية الواسعة الانتشار.

(ز) – وفيما يتعلق بالمشاريع الثقافية وإصدارات مركز البحوث والدراسات بالوزارة:

وقد قام مركز البحوث والدراسات بالعديد من المشاريع الثقافية والإصدارات العلمية المحكمة لتعزيز منهج الوسطية الإسلامية؛ ومعالجة ومواجهة الغلو والتطرف والفكر المتشدد؛ وذلك من خلال عناوين هذه الإصدارات:

أولاً: إصدارات المشاريع الثقافية

م	الإصدار	سنة النشر	علاقته بالموضوع - ونوعه
1	ظاهرة التطرف والعنف .. من مواجهة الآثار إلى دراسة الأسباب	المحرم 1428 هـ	مباشرة – عمل جماعي

2	الخطاب الإسلامي المعاصر .. دعوة للتقويم و إعادة النظر	ذو الحجة 1426 هـ	مباشرة - عمل جماعي
3	مسلمو الغرب بعد أحداث سبتمبر	شوال 1425 هـ	مباشرة - عمل جماعي
4	البعد الرسالي لمجلس التعاون الخليجي . بلاد الجزيرة العربية	رمضان 1423 هـ	مباشرة - عمل جماعي
5	اشكالية التنمية ووسائل النهوض رؤية في الإصلاح	رجب 1429 هـ	مباشرة - عمل جماعي
6	الدور الحضاري للامة المسلمة في عالم الغد	جمادى الآخرة 1421 هـ	مباشرة - عمل جماعي
7	رسالة المسلم في حقبة العولمة	رمضان 1424 هـ	مباشرة - عمل جماعي
8	رسالة القرآن	ربيع الأول 1431 هـ	مباشرة - عمل جماعي

ثانيا: إصدارات جائزة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني رحمه الله

م	الإصدار	المؤلف	سنة النشر
1	الحوار منهجا وثقافة	ا. د محمد خليفة حسن احمد	1429 هـ
2	الشورى ومعاودة إخراج الأمة	د. محمد وقيع الله أحمد	1428 هـ
3	دور التراث في بناء الحاضر وإبصار المستقبل	أ . عمران سميح نزال	1427 هـ
4	اشكالية التعليم في العالم الاسلامي	د . سعيد محمد غانم	1422 هـ
5	الأسرة المسلمة في العالم المعاصر	د. أكرم رضا مرسي	1421 هـ
6	قضايا البيئة من منظور إسلامي	د. عبد المجيد عمر النجار	1429 هـ
7	الوقف ودوره في التنمية	<u>عبد الستار إبراهيم رحيم الهيتي</u>	1418 هـ
8	حقوق الإنسان .. مقاصد الشريعة	أ . د نور الدين الخادمي	1432 هـ
9	فقه السنن الإلهية	د . عادل بن بوزيد عيساوي	1434 هـ

ثالثا: إصدارات كتاب الأمة التي لها صلة بالموضوع
(حصاد أكثر من ربع قرن في ترسيخ الوسطية الإسلامية وترشيد الخطاب الدعوي)

م	الإصدار	رقم العدد
1	مشكلات في طريق الحياة الإسلامية	1

2	الصحة الإسلامية بين الجحود والتطرف	2
4	حول إعادة تشكيل العقل المسلم	3
6	المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري	4
7	الحرمان والتخلف في ديار المسلمين	5
8	نظرات في مسيرة العمل الإسلامي	6
9	أدب الاختلاف في الإسلام	7
11	مشكلات الشباب الحلول المطروحة .. والحل الإسلامي	8
17	التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي	9
18	فقه الدعوة ملامح و آفاق الجزء الأول	10
19	فقه الدعوة ملامح و آفاق الجزء الثاني	11
20	قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر	12
21	دراسة في البناء الحضاري (محنة المسلم مع حضارة عصره)	13
22	في فقه التدين فهما وتنزيلا (1)	14
23	في فقه التدين فهما وتنزيلا (2)	15
24	في الاقتصاد الإسلامي المرتكزات -التوزيع -الاستثمار النظام المالي	16
26	أزمتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق	17
28	مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي	18
29	مقومات الشخصية المسلمة أو الانسان الصالح	19
30	إخراج الأمة المسلمة و عوامل صحتها ومرضها	20
35	العقل العربي وإعادة التشكيل	21
39	قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي (1)	22
40	قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي (2)	23
41	فقه تغيير المنكر	24
42	المنهج النبوي والتغيير الحضاري	25
43	الإسلام وصراع الحضارات	26
45	رؤية إسلامية في قضايا معاصرة	27
46	المستقبل للإسلام	28
47	التوحيد والوساطة في التربية الدعوية (الجزء الأول)	29
48	التوحيد والوساطة في التربية الدعوية (الجزء الثاني)	30
49	الإسلام وهموم الناس	31

54	في السيرة النبوية قراءة لجوانب الحذر والحماية	32
55	أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية	33
56	من مرتكزات الخطاب الدعوي في التبليغ والتطبيق	34
59	نحو مشروع مجلة رائدة للأطفال	35
64	إشكاليات العمل الإعلامي بين الثوابت والمعطيات العصرية	36
65	الاجتهاد المقاصدي حجيته .. ضوابطه .. مجالاته (الجزء الأول)	37
66	الاجتهاد المقاصدي حجيته .. ضوابطه .. مجالاته (الجزء الثاني)	38
67	القيم الإسلامية التربوية والمجتمع المعاصر	39
73	الظاهرة الغربية في الوعي الحضاري .. أنموذج مالك بن نبي	40
74	الترويج وعوامل الانحراف (رؤية شرعية)	41
75	فقه الواقع (اصول وضوابط)	42
76	دعوة الجماهير مكونات الخطاب... ووسائل التسديد	43
77	استخدام الرسول ﷺ الوسائل التعليمية	44
79	عالم إسلامي بلا فقر	45
80	نحن والحضارة والشهود (الجزء الأول)	46
81	نحن والحضارة والشهود (الجزء الثاني)	47
82	القواعد الشرعية ودورها في ترشيد العمل الإسلامي	48
83	التفكك الأسري الأسباب والحلول المقترحة	49
85	التفكك الأسري ... دعوة للمراجعة	50
87	حقوق الإنسان .. محور مقاصد الشريعة	51
88	حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون	52
92	<u>الطفولة و مسؤولية بناء المستقبل</u>	<u>53</u>
93	في الاجتهاد التنزيلي	54
94	لا إنكار في مسائل الخلاف	55
95	من أساليب الإقناع في القرآن الكريم	56
96	الغرب ودراسة الآخر.. أفريقيا أنموذجا	57
97	قضية المرأة.. رؤية تأصيلية	58
98	التعليم و إشكالية التنمية	59
99	الحوار .. الذات و الآخر	60
100	الخطاب التربوي الإسلامي	61
103	مهارات الاتصال	62

104	علوم حضارة الإسلام و دورها في الحضارة الإنسانية	63
105	إحياء الفروض الكفائية سبيل تنمية المجتمع	64
106	مهارات التربية الإسلامية	65
107	عولمة الجريمة رؤية إسلامية في الوقاية	66
108	ضوابط في فهم النص	67
109	في ادب الأطفال رؤية الحاضر .. بصيرة المستقبل	68
110	وثيقة المدينة المضمون و الدلالة	69
111	منهج السياق في فهم النص	70
112	التقنيات الحديثة فوائد و أضرار دراسة للتأثيرات السلبية على صحة الفرد	71
113	البعد المصدري لفقه النصوص	72
115	الدعاء .. سبيل الحياة الطيبة	73
117	النص الشرعي و تأويله الشاطبي أنموذجاً	74
120	فقه الوسائل في الشريعة الإسلامية	75
121	الحضارة الإسلامية جذور وامتدادات	76
122	حرية الرأي في الإسلام مقارنة في التصور والمنهجية	77
123	الإدارة التربوية مقدمات لمنظور إسلامي	78
125	توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية ... رؤية ومشروع	79
126	توطين العلوم في الجامعات العربية والإسلامية ... رؤية ومشروع	80
127	من وسائل القرآن في إصلاح المجتمع	81
128	تعامل الرسول ﷺ مع الأطفال تربوياً	82
129	فقه التوسط مقارنة لتقعيد وضبط الوسطية	83
130	المشروع الحضاري لإنقاذ القدس	84
131	إدارة الأزمة: مقارنة، التراث.. الآخر	85
132	نحو فقه للاستغراب... مقارنة نظرية وتاريخية	86
133	قيم السلوك مع الله عند ابن قيم الجوزية، (الجزء الأول)	87
134	قيم السلوك مع الله عند ابن قيم الجوزية، (الجزء الثاني)	88
135	إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية	89
136	الآثار الاجتماعية للتوسع العمراني.. المدينة الخليجية أنموذجاً	90
138	الحرية وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي	91
139	قيم الإسلام الحضارية .. نحو إنسانية جديدة	92

143	لغة الخطاب الدعوي	93
157	أخلاقيات التعامل الأسري في السيرة النبوية	94
158	تطوير التعليم الشرعي .. حاجة أم ضرورة	95
159	رؤى الإصلاح عند الإمام محمد الخضر حسين	96
161	تكامل الحضارات .. بين الإشكاليات والإمكانيات	97

خاتمة

* - هذا كان بإيجاز أهم معالم (تجربة دولة قطر في مجال معالجة ومواجهة التطرف والأفكار المتشددة) .. يسرنا أن نضعها بين يديكم أملين أن تسهم في إثراء مشروعنا الخليجي المشترك في مجال معالجة ومواجهة التطرف والأفكار المتشددة؛ سائلين المولى سبحانه وتعالى أن يحفظ بلادنا من كل سوء؛ وأن يجعلها آمنة مطمئنة بفضله وكرمه.
أهم النتائج والتوصيات

1 - إن أمن بلادنا ومُجتمعاتنا الإسلامية هو مسؤولية جماعية، يتحملها كل عاقل رشيد، والحفاظ عليه هو مسؤولية الجميع، وإنه لمن الخيانة أن يُفرض أحد في هذه المسؤولية، أو أن ينشغل بتحصيل المكاسب والامتيازات.

2 - إن بلادنا تحمل تاريخاً مشرفاً من الاعتزاز بالإسلام ديناً و عقيدة وحضارة وثقافة وشريعة ومنهج حياة؛ وينبغي علينا أن نسعى جميعاً أن يكون لها دور ريادي في رفع راية الإسلام الذي هو أعز وأعلى ما نملك، وهذا يتطلب مضاعفة الجهود المباركة التي تقوم بها وزارات الأوقاف والشؤون الإسلامية الموقرة في دول الخليج.

3 - ونحن نخوض معركتنا لمعالجة ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب؛ ينبغي ألا نتردد لحظة واحدة في تخطئة وإدانة مسلك التطرف والعنف والتفجيرات التي تقع في بعض بلادنا الخليجية والعربية والإسلامية وغيرها من دول العالم؛ والتأكيد على أنها ليست وسيلة شرعية من وسائل الإصلاح المنشود؛ فالتطرف والعنف والإرهاب مُدان بكل أشكاله وألوانه ومُسوغاته ومهما كانت أسبابه ودوافعه؛ وإن استخدم هُجوة التطرف

والإرهاب مدخلا لإيجاد مُسوغ للحرب والتدخل والتعسف والهيمنة والعدوان على تاريخ الأمة وثقافتها وعقيدتها ومناهجها؛ أمر ينبغي أن تتوجه له الإدانة أيضا.

4- أن العنف والتطرف ظاهرة تتداخل عدة أسباب في نشوئها وتداعياتها، منها: الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، وإيجاد التغطية الشرعية أو الدينية للظلم والطغيان، وما يفرزه ذلك ويستتبعه من الممارسات والتحديات الثقافية والدينية ومحاولات الهيمنة وتذويب الهوية، حيث تتحالف قوى الشر والهيمنة؛ ولا سبيل للخروج من هذا المأزق الخطير إلا بالحوار والشورى.

5- أن علاج ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب، التي بدأت تأخذ شكلاً عالمياً، والوقاية منها، يتطلب إخضاع هذه الظاهرة لدراسات موضوعية ومُتأنية غير منحازة، من قبل مُتخصصين بشعب المعرفة الاجتماعية والإنسانية جميعاً، وفي مقدمتها الدراسات الشرعية؛ لأن هذه الظاهرة مُعقدة ومُركبة، وتحتاج إلى حلول مُترابطة مُتضامنة غير تقليدية بعيداً عن الحلول والمقترحات الارتجالية، التي قد لا تخرج من قريب أو بعيد عن الحل الأمني، الذي يعالجها بالسوط، بينما يُعالجها الإعلاميون ومن على ساكنتهم بالصوت والضجيج والإدانة.

6- إن ظاهرة التطرف والعنف ظاهرة مُمتدة تاريخياً، تضيق وتتسع، تخبو وتتقد، لكن لا تنقطع، وليس لها هوية أو مكان أو زمان أو دين، هي ظاهرة رافقت الوجود البشري على الأرض، وهي صناعة بشرية أولاً وأخيراً حتى لو مُورست باسم الدين، وجاءت فلسفتها ثمرةً للون من التدين المغشوش ولتبرير وتسويغ الاستبداد والتسلط السياسي.

7- إن دمج المسلمين أو العالم الإسلامي بالتطرف والإرهاب دون سائر العقائد والأديان والمجتمعات؛ فذلك يعود لمواقف ودوافع هي في أساسها «أيديولوجية» تُحركها تراكمات من الأحقاد الصليبية القديمة، إلى جانب الدوافع الاقتصادية والسياسية، فهي ليست موضوعية، على كل حال، كما أن الحيلولة دون التفتيش عن الأسباب الحقيقية للإرهاب هو نوع من التغطية على المجرم الحقيقي، أو المحرك الحقيقي، أو كشف المسبب الحقيقي، حتى أننا نعتقد أن الاقتصار على معالجة الآثار يتحول ليصبح مساهمة سلبية تؤدي إلى إخفاء الجريمة والسماح للعنف بالامتداد.

8- إننا عند التعامل مع الظاهرة ينبغي أن ننظر في الأسباب المُنشئة لها، وعدم الاقتصار على معالجة الآثار؛ لأن استمرار الظاهرة وتجذرها سوف يستمر طالما استمرت الأسباب المُنشئة لها، وهذا لا يعني التوقف أو

العدول عن معالجة الآثار؛ لأن معالجة الآثار ليس خيارًا؛ وإنما هو يُمثل حالة الإسعاف الضروري للمريض.

9- حتى الحل الأمني لظاهرة العنف يبقى مطلوبًا كعلاج مؤقت يحول دون امتداد الآثار.

10 - لكننا ضد الاقتصار على الحل الأمني لمعالجة الآثار دون النظر في الدوافع والأسباب الحقيقية، ذلك أن الاقتصار على الحل الأمني، كما دلت الشواهد، لم يُغن شيئًا، وإنما كان سببًا في تهيج العنف والإرهاب وإثارته والخروج به عن الحدود الطبيعية والحجم الحقيقي المُخيف.

11 - إن أي تعامل مع الظاهرة دون الحفر في تربتها، والوصول إلى معرفة جذورها، والبحث في أسبابها المنشئة لها، والاكتفاء بقراءة سطحها، والتوهم بإمكانية حسمها من خلال المواجهة والحلول الأمنية، فسوف لا يزيد الظاهرة إلا تجذرًا وتأزمًا.. والشواهد أكثر من أن تُحصى، على أن الحل الأمني بات عاجزًا عن أن يقدم شيئًا يُذكر في هذا المجال، حيث ثبت عمليًا أن القمع والعنف لا يُشكل حلًا ولا يولد إلا عنفًا وتعميقًا للأحقاد وتوسيعًا لدائرتها.

12 - ونحن هنا لا نقلل من أهمية وضرورة وقيمة الحل الأمني، الذي يتعامل مع آثار الظاهرة في محاولة لمحاصرتها وترميم نواتجها وأثارها، لكن المشكلة هي في الإفراط باستخدام الحل الأمني، ومن ثم الاقتصار عليه كعلاج وحيد لمثل هذه الظواهر المعقدة المركبة، التي تتطلب معالجة الأسباب المنشئة لها؛ لأنه طالما أن الأسباب ما تزال قائمة، فالظاهرة تبقى موجودة ومُرشحة للتنامي؛ حتى ولو بدا لنا أن الحل الأمني الذي كبتها وقمعها إلى حين، استطاع إنهاءها؛ فالمعروف عقلاً وواقعًا أن العنف لا يولد إلا العنف، كرد فعل، والإرهاب لا يولد إلا الإرهاب.

13 - إن الذي يدعو للارتياح في هوجة الحرب على التطرف والعنف والإرهاب اختيار أرض المسلمين لتكون هي الميدان والمحل والممول ومُقدم الضحايا ولا نقول التضحيات، وكأن العنف والتطرف بات حكرًا على بلاد المسلمين وأشخاص المسلمين وحتى دين المسلمين، حيث بدأ شيئًا فشيئًا يُعتبر الإسلام منبع التطرف على السنة كثير من السياسيين وكبار رجال الدين ومُفكري الغرب ودارسي الحضارات، وأنه لا سبيل لإيقاف الإرهاب والتطرف والعنف إلا بمحاصرة المؤسسات والمدارس والمساجد والمناهج وجمعيات العمل الخيري والعبث بالمفاهيم الشرعية، باسم «تجفيف منابع الإرهاب».

14 - ونحن هنا لا نريد أن نعفي أنفسنا ومجتمعاتنا من وجود ظواهر التطرف والعنف والمتطرفين في حياتنا الثقافية والدينية، أو حتى وجود قابليات تُمكن العدو من أن يمسك بفتيلها، ويصنع الذرائع، ويُمارس الإرهاب الفكري الذي يحول دون دراستها، والتعرف على آثارها الكارثية علينا، وما تحمل من السلبات لديننا وحضارتنا ومجتمعاتنا.

15 - إن هناك جهات مستفيدة ولها مصلحة من إشاعة أجواء الإرهاب والتخويف حتى تُسوغ مُمارساتها العنيفة وتدخلاتها في شؤون الآخرين واختراق سيادات الدول وحقوق الأفراد، لذلك تحرص هذه الجهات أشد الحرص على عدم وضع تعريف للإرهاب حتى لا يتناولها، ويكشف حقيقتها، في الوقت الذي تُمارس الإرهاب الفكري ضد كل من يحاول دراسة أسباب الإرهاب، حتى لا يطالها، وتحاول اتهامه بتسويق الإرهاب وإيجاد المبررات له.

16 - وأخيرا تُوصي الدراسة: بأهمية المبادرة إلى إقامة مركز متخصص لدراسات التطرف والعنف والإرهاب، يقوم عليه عدد من العلماء والدعاة وعلماء النفس والاجتماع والقانون، وخبراء علم الإجرام ومكافحة الظواهر الإجرامية؛ حيث يقوم هذا المركز بإعداد خطة استراتيجية خليجية مُوحدة لمُعالجة ومُواجهة ظاهرة التطرف والعنف؛ بعد الانتهاء من رفع مرئيات دول مجلس التعاون وتصوراتها حول الموضوع.

هذا وبالله التوفيق ؛

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
